

PROVISIONAL

A/43/PV.60  
5 December 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد كابوتو	(الأرجنتين)
شم :	السيد ايسي (نائب الرئيس)	(كوت ديفوار)
شم :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الأرجنتين)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٦] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الامين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى

جنوب افريقيا (A/43/44)

(ج) تقارير الأمين العام (A/43/682 و A/43/699 و A/43/786)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)

(هـ) مشاريع قرارات (من A/43/L.30 إلى A/43/L.38 و A/43/L.41 و A/43/L.42)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أولا أن أسترعي انتباه

الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أقترح إقفال قائمة

المتكلمين بشأن البند المعروض علينا هذا الصباح في الساعة ١٧/٠٠ من هذا اليوم ،

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وما لم أسمع أي اعتراض ، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا الذي سيتولى عرض

تقرير اللجنة الخاصة .

السيد غاربا (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الواقع انه لشرف كبير لي أن أخطب هذه الهيئة

الموقرة ونحن نبدأ مناقشة البند ٣٦ من جدول الأعمال المتعلق بسياسة الفصل العنصري

التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ان أفضل تعريف لمفارقة جنوب افريقيا اليوم ذكره خوسيه مارتى الذي وصف  
ببلاغة في ١٨٩٣ جوهر النضال الذي يدور اليوم في جنوب افريقيا عندما قال :  
"ليس للرجال حقوق خاصة بسبب انتمائهم إلى عرق أو آخر . فكلمة  
'الانسان' تعرف جميع الحقوق" .

ومما يدعو إلى السخرية أنه قبل ٩٥ سنة تمكّن الانسان في ذلك الجيل بحضارته  
المحدودة من أن يتصور ويفسر بحق ما تجد حضارتنا المزعومة اليوم صعوبة في إبداء  
رأيها فيه . ولهذا يوجد في جنوب افريقيا اليوم أقلية بيضاء تستمر في التشبث  
بالسلطة عن طريق إخضاع غالبية سكان ذلك البلد ، وهم السود . إن نظام جنوب افريقيا  
ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ، ويستمر دون هوادة في تنفيذ سياسته القائمة على الفصل  
العنصري وينكر الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف للسود في وطن مولدهم .

ان الواقع السياسي والاقتصادي - الاجتماعي لجنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية في الوقت الحالي واقع صارخ . فالمفاوضات الاخيرة في منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية توفر سببا للأمل المشوب بالحذر في حسم الصراع الحربي في أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا . ومع ذلك فإننا ندرك الصعاب الجمة التي ينطوي عليها أي اتفاق سياسي بشأن تسوية هذا الصراع . والواقع أن التغييرات التي طرأت على تكوين الهيئة السياسية العالمية قد أسهمت في الدور الذي لعبته القوى العالمية في التطورات الجارية في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . وينبغي لهذه التغييرات أن تكون تذكيرة هامة بما يمكن أن يكون للعمل الدولي من أثر ايجابي على الأحداث في جنوب افريقيا وفي المنطقة . ومع ذلك يشعر المرء بالانزعاج لأن الموجة الاخيرة للسلم العالمي لم تمتد إلى مسألة الفصل العنصري المزجة المحددة ولم تعالجها .

ولهذا السبب ، فإن جنوب افريقيا في حين تنخرط في عملية السعي من أجل إنهاء الصراع خارج حدودها ، لا تزال في حالة حرب مع شعبها . وفي هذا السياق نشكك على نحو جدي في جدوى أية تسوية سلمية في المنطقة ما دام نظام الفصل العنصري مستمرا في جنوب افريقيا . فما دام نظام الفصل العنصري مستمرا في انتهاج سياساته العدوانية ضد شعبه فإن الاستقرار السياسي والسلم في تلك المنطقة دون الاقليمية سيتعرضان دوما للخطر .

ان جنوب افريقيا حاليا دولة بوليسية . وان تجديد حالة الطوارئ والحظر الاضافي المفروض في شهر شباط/فبراير الماضي على المنظمات السلمية المناهضة للفصل العنصري وعلى الافراد المسالمين المناهضين للفصل العنصري يرميان إلى إسكات كل معارضة للنظام . وتظهر التدابير الشيطانية المفروضة على وسائط الإعلام المحلية والاجنبية ، والتي أضرت حتى بصحيفة يومية معارضة تابعة للأفريكانر ، توضح أن النظام مستمر في جهوده للحجر بكل شدة على أي رأي معارض في داخل البلد وعلى أية جهود تبذلها وسائل الإعلام لإبراز الواقع المحلي القبيح في ذلك البلد للعالم الخارجي مرة أخرى . ويبدو واضحا أن الهدف من هذه التدابير القمعية هو سحق أية

معارضة للاصلاحات المزعومة والانتخابات المحلية في جميع أنحاء البلاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي .

وكما هو معروف ، كانت هذه الانتخابات جزءا من "الاصلاحات" التي اقترحها النظام . بيد أن هذه "الاصلاحات" لا تستجيب للمطلب النهائي للشعب الاسود في ذلك البلد ألا وهو الحقوق السياسية الكاملة في جنوب افريقيا غير مجزأة ديمقراطية غير عرقية . إنها بالاحرى تستجيب إلى جهد مخادع لاحتواء قطاعات السكان السود في هيئة سياسية استشارية مقترحة ، فيما يسمى بالمجلس الوطني التشريعي . ولقد رفض السود على نحو ساحق المجلس الوطني التشريعي المقترح لأنه يعطي مظهر المشاركة في السلطة ، بيد أنها في حقيقة الامر مشاركة وهمية وخالية من أي مضمون . وما نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة في جميع أنحاء البلاد ، حيث لم يشترك في التصويت سوى ١٣ في المائة من مجموع السكان السود ، إلا تذكيرة رشيدة منذرة بفشل ذلك المجلس . وقد أصدرت لجنة حقوق الانسان - وهي هيئة أنشئت مؤخرا لرصد تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الانسان في جنوب افريقيا - تقريراً قبل الانتخابات يسرد على نحو مفصل أعمال الارهاب والعنف والانتهاكات التي استهدفت إجبار السود على التصويت ومن ثم إجهاض أية معارضة للانتخابات . وقد خلص تقرير اللجنة إلى أنه لم يتم الوفاء بشروط الانتخابات الحقيقية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وإن عدم شرعية هذه الانتخابات لم تكن قط محل شك ، وقرار الجمعية العامة الذي اتخذ في الشهر الماضي بشأن الانتخابات يؤكد هذا من جديد بعبارات واضحة جدا لا لبس فيها .

ونعتقد أن الاحداث الاخيرة تدل بوضوح على النهج المزدوج الذي ينتهجه النظام من الصراع في جنوب افريقيا : فهو يحاول ، من ناحية ، إجبار الاغلبية السوداء على الإذعان والإمعان في إخضاعها ويحاول ، من ناحية أخرى ، إغواءها عن طريق الشموذة السياسية بقبول إصلاحات مزيفة من شأنها إدامة السلطة في أيدي الاقلية البيضاء . وقد دلت نتائج الانتخابات على أن مقاومة نظام الفصل العنصري مستمرة بقيادة حركات التحرر الوطني على الرغم من القمع المنهجي . ففي الوقت الذي حُظر فيه نشاط بعض المنظمات المناهضة للفصل العنصري ظهرت منظمات أخرى لكي تحل محلها . وهكذا نجد في

جنوب افريقيا اليوم أن نقابات العمال ومجموعات حقوق الانسان والمجموعات الدينية في  
طلعية النضال من أجل التحرر .

إن الحالة في ذلك البلد تتسم بصورة مؤلمة بالاستقطاب المتزايد ، الامر الذي  
يندر بالشرف في المستقبل . وإلى جانب القسر والعنف الرسميين ، دعونا لا ننسى أن  
الجماعات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة ، وصلاتها بقوات أمن جنوب افريقيا  
مؤكد ، قد زادت في العام الاخير من عنفها المنهجي ضد معارضي الفصل العنصري داخل  
جنوب افريقيا وزادت من الاغتيالات الموجهة ضد كوادر المقاومة خارج المنطقة ، حتى في  
عواصم الدول الغربية . وتوضح عمليتا نصف مبنى خوتسو ومبنى كانيا - ويضم كل منهما  
مكاتب لمنظمات دينية ومنظمات أخرى مناهضة للفصل العنصري - أن الكنائس والمنظمات  
الدينية الأخرى لم تسلم من هذه العمليات . وان الزيادة الملحوظة في تقديم ممارسي  
النشاط السياسي إلى المحاكمة بتهم الخيانة وإصدار أحكام الإعدام بحقهم عن تلك  
التهم دليل على استخدام النظام للقضاء كسلاح قانوني ضد المعارضة . وان حكم الإدانة  
في محاكمة ديلماس له مغزى كبير وتترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة للمعارضة  
المناهضة للفصل العنصري . والحكم لا يُجرم أي شكل من أشكال المعارضة فحسب ، بل  
يشكل سابقة خطيرة . فهو يقضي بأن أي معارضة للنظام حتى باللاعنف تعتبر من أعمال  
الخيانة ويعاقب عليه بعقوبة الإعدام . وان تخفيف أحكام الإعدام المفروضة على سجناء  
شاربغيل الستة ، وهو أمر نرحب به جميعا ، لم يأت إلا نتيجة حشد العالم كله لإنقاذ  
حياة الشبان الستة الذين أُدينوا على أساس مذهب "القصد المشترك" . وان تخفيف هذه  
الأحكام ملفت للنظر من حيث أنه يبين بوضوح حيرة جنوب افريقيا في الوقت الحالي  
ومأساة ذلك البلد ، وملفت للنظر كذلك من حيث أنه تعيّن على بوتا لكي يتسنى له  
تخفيف هذه الأحكام أن يُطيّب خاطر اليمين المتطرف بالعفو عن أربعة من البيض  
المدانين بقتل السود . وهذا التبادل ليس غير متوازن فحسب بل هو ضار بأي شيء  
طيب يريد النظام أن يدركه العالم . والسؤال في واقع الامر هو هل خُففت أحكام  
الإعدام على سجناء شاربغيل الستة انطلاقا من وجهة نظر موضوعية مجردة أم كان هذا  
مخرجا لإنقاذ حياة أربعة أشخاص بيض مذنبين بقتل بعض السود ؟

ان جنوب افريقيا في الوقت الحالي في حالة حرب مع شعبها ، ان مجتمعها في حالة أزمة . والوقت يمر مع استمرار الفصل العنصري في تقويض دعائم مجتمع جنوب افريقيا من السود والبيض ، وهذه حقيقة لها أثرها حتى على دعم الافريكانر للحزب الوطني . ومن الحقائق التاريخية أن دعائم أي مجتمع تبدأ في التقوض عندما يفقد ذلك المجتمع تأييد مثقفيه وشبابه . فالمزيد من الشبان البيض يتركون البلاد لأنهم لا يجدون مستقبلهم في جنوب افريقيا . والقطاعات الصغيرة من الافريكانر يزداد قلقها ويزداد عدم ارتياحها للحزب الوطني ، وقد دخلت في عملية حوار سياسي مع قوى المعارضة المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها . وإن البحث جار إجمالا ، بين المجموعات المعارضة للفصل العنصري ، السوداء والبيضاء على السواء ، من أجل التوصل إلى نقطة التقاء لمواجهة نظام الفصل العنصري ، بل في الواقع لبناء وحدة العمل .

ماذا كانت استجابة المجتمع الدولي لهذه التطورات ؟ لا بد لي أن أعتزف أن الاستجابة لم تكن على المستوى المطلوب . فمنذ أن بحثت الجمعية العامة مسألة الفصل العنصري في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٧ ، وباستثناءات قليلة ، أتى الضغط على جنوب افريقيا أساسا من مصادر غير حكومية : من المصارف التي وجدت أن إقراض جنوب افريقيا ينطوي على مخاطر متزايدة ، ومن شركات وجدت أن الاستثمار هناك ينطوي على مخاطر مفرطة ويكاد يكون غير مربح ، ومن أفراد ومنظمات ما زالوا يضغطون من أجل سحب الاستثمارات على مستوى عالمي شامل . وباستثناء الإجراء الإضافي الذي اتخذته بلدان الشمال ، لم يبق على زخم العمل الحكومي ضد الفصل العنصري سوى الكمنولث ، باستثناء المملكة المتحدة وكونغرس الولايات المتحدة . وللأسف لم يتخذ المجتمع الدولي أهم إجراء ، وهو الإجراء الوحيد القادر على توجيه رسالة واضحة لنظام جنوب افريقيا مفادها أنه لا يمكن السكوت على سياسات الفصل العنصري لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للعالم المتحضر . وأشير هنا إلى فشل المجتمع الدولي في فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

صحيح إن عددا من الحكومات قد اتخذ تدابير ضد جنوب افريقيا وساهم بالتالي بشكل ملموس في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الخصوص ، فقد اعتمدت بلدان الشمال والولايات المتحدة بعض التدابير الواسعة النطاق . إلا أنه ، يؤسفني أن أقول إن التدابير التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت ضعيفة ، وبدت ، من نواح عديدة ، أنها تستهدف إحداث أثر ظاهري دون أن تكون لها أية فاعلية . وتشعر اللجنة الخاصة بقلق شديد وتأسف بعمق لأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية لا تزال تعتبر الشركاء الرئيسيين لجنوب افريقيا ، وإن كانت التجارة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا قد انخفضت في ١٩٨٧ نتيجة لقانون مناهضة الفصل العنصري في الولايات المتحدة . وتنتظر لجنوب بقلق إلى حقيقة أن اليابان في عام ١٩٨٧ احتلت مركز الشريك التجاري الرئيسي لجنوب افريقيا عن طريق زيادة تجارتها إلى حد كبير مع ذلك البلد ، سواء في مجال الواردات أو المصادرات . وتامل اللجنة الخاصة أن يكون انخفاض التجارة الذي سُجل في الشهور الأولى من عام ١٩٨٨ علامة على أن حكومة اليابان جادة في اتخاذ التدابير للحد من علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا . وتعتز اللجنة الخاصة بجهود الحكومة اليابانية لتحديد علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا كما تدرك أن الارتفاع في الأرقام التجارية قد نتج جزئيا من ارتفاع قيمة الين الياباني . بيد أننا نشعر بأن السلطات اليابانية يجب أن تفعل أكثر من ذلك لتبرئة ذمتها . وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن بعض البلدان تحاول الاستفادة بملء الفراغ الاقتصادي الناجم عن فرض جزاءات انتقائية من قبل البلدان التي استجابت لنداء المجتمع الدولي بعزل جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، تشعر اللجنة الخاصة بقلق لأن مقاطعة تايوان وبعض البلدان الآسيوية الأخرى قد زادت أيضا من حجم تجارتها مع جنوب افريقيا في السنة الماضية .

وتشعر اللجنة الخاصة بقلق بالغ لأن حياة اقتصاد جنوب افريقيا - أي الائتمان قصير الأجل - يقدم أساسا من جانب المملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا . كما تشعر بالقلق أيضا إزاء الأنباء التي تشير إلى الانتهاكات الأخيرة لحظر



الأسلحة والتي شملت بيع أجهزة حساسة إلى جنوب افريقيا ذات استخدام عسكري من جمهورية ألمانيا الاتحادية وبعض البلدان الغربية الأخرى . وتتابع اللجنة الخاصة عن كتب التحقيقات التي تجريها اللجنة البرلمانية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولا سيما فيما يتعلق ببيع تصاميم الفواصات . وتامل اللجنة أن يوضح التقرير الختامي للجنة البرلمانية ، على خلاف النشرة المالية الحكومية التي لم تفعل ذلك ، كل الحقائق ، لصالح كل من يعنيه الأمر . وبالنظر إلى أن حظر الأسلحة هو من بين المجالات التي استطاعت أن تفرخ الأمم المتحدة فيها جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا ، تنظر اللجنة الخاصة بجدية إلى المحاولات التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لتفادي حظر الأسلحة ، الذي تعتبر أطرافاً في فرضه . وأن المسؤولية تقع على حكومات البلدان المعنية من أجل استعادة صورتها ومصادقيتها بإجراء تحقيق شامل في هذه الانتهاكات .

لا تسمح الحالة التي وصفتها توا بالشعور بالثقة أو الراحة . فلا تزال الحالة في جنوب افريقيا تتدهور ؛ وإذا أراد المجتمع الدولي أن يكون عاملاً أساسياً في التأثير على الأحداث في جنوب افريقيا ، عليه أن يتخذ إجراء حاسماً وأن يعتمد تدابير فعالة ضد النظام . وفي هذا السياق ، من واجبي أن أعرض تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الوثيقة A/43/22 . وأستعري انتباه الأعضاء ، في جملة أمور ، إلى القسم الممنون "استمرار التطورات في جنوب افريقيا" ، في الفقرات من ٥ إلى ٦٠ . وأود بصفة خاصة أن أسترعي الانتباه إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٨٢ إلى ١٩٤ . وأود أيضاً أن أشير إلى المرفق الأول ، الذي يتضمن تقريراً بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل ، والذي قدمته اللجنة الخاصة وفقاً لتوجيهات هذه الهيئة . وإنني أشعر أن من مسؤوليتي أن أوضح أننا قد وجدنا ، في معرض تنفيذ ولايتنا ، أن حكومة إسرائيل قد اتخذت بعض التدابير الإيجابية لتحديد علاقاتها مع جنوب افريقيا . ولهذا ، ترحب اللجنة الخاصة بإجراءاتها الاقتصادية الأخيرة وكذلك ببعض الإجراءات التي اتخذت ضد رياضيينها الذين ذهبوا إلى جنوب افريقيا . بيد أن اللجنة تشعر بأن هناك الكثير الذي يجب أن يتم في مجال التعاون العسكري .

يخلم تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى نتيجة أن أكثر الجزاءات فعالية ، باستثناء فرض جزاءات إلزامية شاملة ، يجب أن يوجه إلى مجالات قليلة في الميدان الاقتصادي ، وخاصة فرض حظر على استيراد الفحم والمنتجات الزراعية ومنح القروض والائتمان ، والحظر على نقل التكنولوجيا ورحلات الطيران المباشر إلى جنوب افريقيا ومنها . والحظر الإلزامي للنفط لا يزال من بين أهم الطرق الفعالة للضغط على النظام العنصري . وكما أوضحنا من قبل ، يعتبر الرمد الفعال لحظر الأسلحة ذا أهمية بالغة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . ودول المجموعة الأوروبية الاقتصادية الأوروبية واليابان ، وهي الدول التي تعتبر في مجال تنفيذ الجزاءات متخلفة في الوقت الحالي إلى حد كبير بعد بلدان الشمال والولايات المتحدة ، يجب أن تحث على رفع مستوى جزاءاتها وأن تسد الثغرات الموجودة في الجزاءات الحالية .

ولا بد من النظر أيضا في تدابير لمنع الاستفادة من الفراغ الناجم عن فرض الدول للجزاءات . وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، تخلم الفقرة ٦٠ من تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ التدابير الوطنية المعتمدة ضد جنوب افريقيا (A/43/486) ، الذي أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إليه ، إلى أن تقويض الجزاءات متاصل في حالات حيث لا تطبق الجزاءات على الصعيد العالمي أو عندما لا تكون هناك مبادئ وإجراءات مقبولة دوليا . وتعتقد اللجنة الخاصة أيضا أن الدول عندما تقرر تطبيق الجزاءات يجب أن تعتمد تدابير تشريعية وطنية لفرض العقوبات على منتهكي الجزاءات بدلا من مجرد الاعتماد على البيانات السياسية . وأخيرا ، أظهرت التجربة حتى الآن أن الجزاءات المعتمدة ضد جنوب افريقيا يجب تعزيزها ، وتحسين تنسيقها ، وتوحيدها ، وتحسين تطبيقها ومراقبتها مركزيا بشكل أكثر فعالية وإعداد نظام أكثر فعالية فيما يتعلق بالتقارير .

وفي التحليل النهائي ، ستحدد الأحداث في جنوب افريقيا مسار التاريخ في ذلك البلد . بيد أنه ليس هناك أي شك في أن الضغط الداخلي للمعارضة المناهضة للفصل

العنصري بالإضافة إلى ضغط خارجي فعال يمكن أن يكونا قوة هائلة ضد الفصل العنصري . وفي هذا السياق ، كانت الآثار المحتملة للتدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا أساسية لدعوة المجتمع الدولي لأن يقوم بفرض مزيد من الجزاءات على جنوب افريقيا . إن تكلفة نظام يعمل على استبقاء الفصل العنصري ينبغي أن تكون في ازدياد مستمر ، وعلى أن يكون من الواضح أن المجتمع الدولي لا ينوي - كما يتصور البعض بخت - إلحاق الضرر الاقتصادي الذي لا يمكن إصلاحه بجنوب افريقيا . وعلى العكس ، إن الجزاءات كان هدفها دائما أن تكون عاملا منقطا للقطاعات الاقتصادية المحلية والدولية لأن الجزاءات يمكن أن تؤثر على القطاعات ذات النفوذ في عملية صنع القرار السياسي في ذلك البلد . وفي نفس الوقت ، يمكن أن يكون للجهود الأخرى لعزل جنوب افريقيا ، مثل الجهود التي تبذل في مجال الرياضة والمجال الثقافي ، أثر مماثل على الأقلية البيضاء الحاكمة ولهذا ينبغي أن تبرز .

وهناك حاجة متزايدة اليوم لممارسة ضغط اقتصادي وسياسي على ذلك النظام . والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان يجب أن تستخدم نفوذها الاقتصادي والسياسي الكبير على جنوب افريقيا لمساعدة غالبية شعب ذلك البلد على هزيمة الفصل العنصري . والمحاولات المتزايدة التي تبذلها بعض البلدان في الشرق الأقصى وبعض البلدان في افريقيا لمساعدة جنوب افريقيا على التهرب من الجزاءات يجب كشفها بل وإدانتها . ولا يمكن أن يكون هناك أي اتجار مع نظام الفصل العنصري . ويجب أن لا يستفيد أي بلد من مفاسد الفصل العنصري .

واللجنة الخاصة ، بدورها ، متواصل في السنة القادمة أنشطتها التي لا تستهدف التأثير على صانعي القرار فقط ولكن أيضا على قادة الرأي العام من أجل تمييز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وستكشف اللجنة جهودها ، مدخرا الموارد دون ادخار أي جهد . وندوتنا التي نظمناها هذه السنة في ليما وحضرها ١٧ صحفيا من امريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي كان هدفها تعبئة قادة الرأي العام في منطقة حاولت بريطوريا أن تتسلل إليها - وقد حققت نجاحا في بعض الحالات .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة  
الخامسة لمناهضة الفصل العنصري)

وقد أعطت ندوتنا عن الثقافة في مناهضة الفصل العنصري ، التي عقدناها في أثينا بحضور ستة وثلاثين من الشخصيات البارزة في العالم الثقافي ، قوة دفع عاجلة وملحمة لتطبيق العزل الثقافي على بريتوريا . وللسبب ذاته ، تعتزم اللجنة الخامسة عقد اجتماعات في عام ١٩٨٩ تشترك فيها شخصيات برلمانية مختارة ومندوبون عن وسائط الإعلام وتربويون وقادة عماليون .

وفي حين أن هناك مؤشرات تدل على أن المناخ السياسي في الجنوب الأفريقي في تحسن - وهو تطور ترحّب به اللجنة الخامسة - ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على التدهور المستمر في الحالة الداخلية في جنوب أفريقيا ، حيث ما زال الفصل العنصري ، وهو السبب الأساسي للصراع الإقليمي ، قائما كما هو . وإذا كان الحيد بوتس يلتزم كما يقول بعملية السلم في المنطقة ، فليبدأ تلك العملية داخل جنوب أفريقيا بالاستجابة إلى مطالب الأغلبية السوداء من مكانها وحلفائهم من البيض . وليبدأ في تهيئة الظروف للتوصل إلى حل سلمي للصراع في جنوب أفريقيا وذلك من خلال : أولا ، رفع حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا على الفور ودون شروط وكذلك جميع السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين خاصة الأطفال ، ورفع الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية والمعارضين للفصل العنصري ، والسماح بعودة جميع المنفيين السياسيين إلى وطنهم آمين ؛ ثانيا ، وانسحاب قوات النظام من البلدات السوداء وإلغاء القيود المفروضة على حرية الصحافة ؛ ثالثا ، وضع حد لسياسة البانتوستانات والترحيل الجبري للسكان ووقف الأعمال العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد البلدان المجاورة .

ترحب اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري بإطلاق سراح زيفانيا موفو بينغ زعيم مؤتمر الوجدويين الأفريقيين (لازانيا) ، وهاري غوالا عضو المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ، في عطلة نهاية الأسبوع الماضي . وتأمل اللجنة أن يمتد هذا الموقف الإنساني إلى الموقف السياسي أيضا وأن يتبع ذلك إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين . وهذه هي الخطوة الأولى الضرورية في عملية التفاوض من أجل الحل السلمي للصراع في ذلك البلد .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة  
الخامسة لمناهضة الفصل العنصري)

إن السلطة النهائية في أي مجتمع تظل في النهاية سلطة الشعب . في جنوب افريقيا تفترض الاقلية هناك أن أغلبية الشعب غير مستنيرة بدرجة تكفي لممارسة هذه السلطة . وهذا افتراض خاطئ لا يمكن أن يحظى بالقبول أو المصادقة من جانب المجتمع الدولي لأنه يشكل حالة لا يمكن قبولها في أي مجال آخر من مجالات المجتمع الدولي . وفي عرض اللجنة الخاصة لتقريرها ، وهي مسألة أصبحت تقليدا كل عام ، اسبحوا لي أن أقول أنه بينما تعد المناقشة حول الفصل العنصري عند البعض منا عملا روتينيا يتعين القيام به في جلسة من جلسات الجمعية العامة ، فإنها تشكل بالنسبة للبقية الباقية منا التزاما للوصول إلى نهاية - نهاية سلمية حقا - لجريمة الفصل العنصري البغيضة . وعلينا أن نتذكر أن مصير الملايين من السود والبيض في جنوب افريقيا يرتفع بأعمالنا وتصويتنا .

وتدرك اللجنة الخاصة ، وتستمر في إدراك ، آراء الدول الاعضاء التي لا تؤيد لسبب أو لآخر عملنا أو منهجنا إزاء هذه القضية . وفي الاضطلاع بولايتنا ، ما زالنا نحاول أن نتوخى الموضوعية على أساس التقييم الخزيه غير المنحاز للقضايا كما نتصورها . فليس في نيتنا ولا من ولايتنا أن نتحدى سيادة الدول الاعضاء أو سياساتها ، ولكنني أعتقد أن من مسؤوليتنا أن نعرض على هذا المحفل الموقر تقريرنا عن هذه السياسات بقدر علاقتها بالفصل العنصري في جنوب افريقيا . وبالتالي فقد اضطررنا ، عند اضطلاعنا بولايتنا ، إلى ذكر أسماء حيثما اقتضت الوقائع ذلك . وهذا أمر لا مناص منه ولا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعتذر عن أعمالنا . فإذا رأت بعض الدول الاعضاء أن من واجبها أن تنتقد تقريرنا ، يتعين عليها أن تفعل ذلك بطريقة بنّاءة وبحسن نية . ويتعين على تلك الدول مع ذلك ، أن تقدّر وتقبل ، عند اعتراضها على ذكر الأسماء ، أنه مهما كان مقدار ما ذكر من الأسماء فلا يمكن أن يحاوي الأعمال الوحشية وأعمال العنف التي تجلبها سياسات الفصل العنصري والنظام العنصري على شعب جنوب افريقيا . لذلك يجب أن ينبغي عملنا الجماعي على تصورنا الواضح للعبء الضخم الذي يفرضه علينا جميعا نظام الفصل العنصري البغيض .

السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/43/44) . وهذا هو التقرير الثاني الذي يقدمه الفريق الحكومي الدولي إلى الجمعية منذ إنشائه في عام ١٩٨٧ .

لقد قبل أعضاء الفريق الحكومي الدولي ببالف قلق الدعوة للانضمام إلى هذا الفريق في بداية عام ١٩٨٧ ، فقد كانت هذه المهمة فريدة في نوعها وصعبة وحساسة وقد قبلناها عن علم ودراية . فمهمة الفريق فريدة لأنها المرة الأولى التي تنشئ فيها الجمعية العامة جهازا يختص برصد الامتثال لتدابير يفرض جزاءات غير إلزامية . ولم تكن لدينا أية تجارب سابقة أو خبرات من هيئات أخرى مماثلة لكي نلجأ إليها ، وما زلنا ندرك أن استخدام هذا النهج في المستقبل يتوقف كثيرا على طريقة اطلاقنا بولايتنا بكفاءة .

ومهمتنا مهمة صعبة تحت أي معيار . وأعمالنا تقنية للغاية بدرجة تفوق كثيرا ما قد يدركه أي فرد خارج هذا الفريق وتفوق ما توقعناه نحن عند بداية عملنا . وكان علينا منذ البداية أن نتزود بالفهم التقني للمشكلة ومختلف جوانبها الدولية . ولم تتوافر لدينا أية موارد مادية للقيام بمهمتنا ، فقد أنشئ فريقنا في وقت الازمة المالية لمنظمتنا . وما كان من المناسب آنذاك أن نلتمس هذه الموارد ، قبل أن نتحقق من أننا قادرون على استخدامها على نحو هادف للاضطلاع بالمهام الموكلة إلينا . وبالإضافة إلى ذلك ، بذل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا قصارى جهده لكي يحبط الرصد الخارجي لامداداته النفطية إلى درجة أنه طلب ، بل ودفع المزييد لتوخي السرية القصوى في هذا الصدد . وبالتالي ، فقد أدركنا منذ البداية أن نجاح مهمتنا يتوقف على تعاون الحكومات ، ولا سيما حكومات الدول المصدرة للنفط والدول الناقلة له . ومما جعل مهمتنا أكثر صعوبة ، مع ذلك ، أنه لم تتوفر أية آلية قبل ذلك يمكن التمويل عليها لرصد هذا الامتثال أو تنسيق الجهود التنفيذية فيما يتعلق

بغرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا . وقد أدت هذه الحالة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للقائمين على نقل النفط أو المتعاملين في تجارته إلى تحدي هذا الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا دون أدنى خوف من حدوث أي نتائج سيئة ، لا سيما وأن الحظر كان اختياريا .

(السيد تشاغولا ، مقرر الفريق الحكومي  
الدولي لرصد توريد ونقل النفط  
والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

وكما بدأنا بشعور من القلق منذ عامين تقريبا فإنني أستطيع الآن فقط أن أتحدث بشيء من الارتياح لاعرض تقريرنا الثاني على الجمعية . وأرى أن إنجازاتنا خلال هذين العامين الأولين إنجازات هامة وباهرة ، وإذا أمكننا المحافظة على هذا الزخم فسنؤثر بجدية في إمدادات النفط غير المشروعة إلى جنوب افريقيا ، وهو ما يهم هذه الجمعية بالنظر إلى قرارها ٢٥/٤١ واو و ٢٣/٤٢ واو المشار إليهما في تقريرنا . وفيما يتعلق بالمشاكل التقنية لا يسعني إلا أن أقول أننا نكتسب الخبرة بسرعة في مجال انتقاء المعلومات الكثيرة بشأن سجلات سفر السفن ووثائق تفريغ النفط وما إلى ذلك وتقييمها . ونعتمد التوسع في هذا النهج عن طريق إدخال منهجيات جديدة معينة لتحليل البيانات في العام المقبل . ويسرنا مدى الدعم الحكومي لجهودنا ، وفي حالات معينة كانت دقة المعلومات التي وفرتها الحكومات حاسمة بالنسبة للتحليل الذي نقوم به . كما أننا نقدر بشدة الدعم الذي لا غنى عنه والذي نتلقاه من مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري بالنسبة لمهمتنا .

يتكون تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا من سبعة فصول وثلاثة مرفقات ويقدم استعراضا وصفا وتحليلا لأعمال الفريق الحكومي الدولي . وتقرير العام الحالي أكثر شمولاً من تقرير عام ١٩٨٧ . فقد أضيفت إليه فروع جديدة عن الاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط بجنوب افريقيا ، ونقل التكنولوجيا ودور شركات النفط ، ونشر المعلومات ، والتحقيقات المقترحة بشأن الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا . ويتضمن المرفق الأول للتقرير ردود الحكومات على الاستبيان الذي أرسلناه إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بإمداد جنوب افريقيا وناميبيا بالنفط والمنتجات النفطية . أما المرفقان الآخران فيتناولان قضايا الانتهاكات المزعومة للحظر النفطي .

وأود في هذا الصدد أن أقدم بعض الإحصائيات . وردت إلينا عام ١٩٨٧ ، وهو العام الأول لاضلاعنا بمهمتنا ، ٣٢ حالة للانتهاكات المزعومة تتعلق ب ٢٥ سفينة . وتم



(السيد تشاغولا ، مقرر الفريق الحكومي  
الدولي لرصد توريد ونقل النفط  
والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

إقصاء ثلاث حالات منها على أساس المعلومات التي زودتنا بها الحكومات المعنية . وقد استنتجنا في الحالات الـ ٢٩ المتبقية أنه من المرجح أن نقل النفط إلى جنوب افريقيا قد حدث ، ما لم يتم تقديم أدلة لإثبات العكس في المستقبل . وإن تعاون الحكومات في هذه العملية أمر هام .

وفي عام ١٩٨٨ تلقينا تقارير بشأن ٦٤ انتهاكا مزعوما لنقل النفط إلى جنوب افريقيا من الخارج يتضمن ٣٢ باخرة . وقد سحبت سبعة انتهاكات مزعومة لعدم كفاية المعلومات ، وبالنسبة لتسع حالات قدمت الحكومات المعنية وشائق لتفريغ النفط في موانئ غير موانئ جنوب افريقيا ، مما أدى بنا إلى حذف هذه الحالات من القائمة . أما الحالات المتبقية وهي ٢٨ حالة فلا تزال في ذمة التحقيق من جانب الفريق . وقد كانت هناك هذا العام أيضا أربعة مزاعم إضافية تتعلق بشحنات نفطية من جنوب افريقيا إلى ناميبيا ، وقد ثبتت صحة أحد هذه المزاعم أما الثلاثة الأخرى فما زالت قيد التحقيق . إن معدل عمليات التحري والتغطية التي نقوم بها في مجال انتهاكات الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا في تزايد ، ونتناول مزيدا من الحالات التي تقوم فيها نفس السفينة بأكثر من رحلة إلى جنوب افريقيا .

والهدف المعقول للفريق الحكومي الدولي في هذه المرحلة هو زيادة معدل التحري والتغطية ، مما يشكل عقبة كأداء في وجه الاشتراك في هذه التجارة . وسيتردد المنتهكون الآن نظرا لعلمهم بأن الاحتمالات أكبر الآن لفضحهم مما يؤدي إلى إخضاع كل السفن الأخرى في أساطيلهم لتمحيص أكبر في المستقبل وليس فقط السفن التي نقلت النفط إلى جنوب افريقيا . ولعل مستأجري سفن البضائع يترددون قبل التعامل مع السفن أو الشركات التي عرفت بانتهاكها . ولتحقيق ذلك فلا بد بالطبع لنا من إعلان الاسماء ، ولكني أود أن أؤكد للوفود أن نهجنا نهج يquette وليس نهج شار .

ولما كانت الیقظة شغلنا الشاغل - بالنيابة عن الجمعية - نرى أنه من الأهمية بمكان أن نطبق بصرامة المعايير العادلة في تقييم الأدلة وأن نعرب عن أنفسنا بحذر

(السيد تشاغولا ، مقرر الفريق الحكومي  
الدولي لرصد توريد ونقل النفط  
والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

تام في النتائج التي نتوصل إليها . ويؤكد الفريق الحكومي الدولي أن نشر هذه الحالات

"لا يتضمن بأي حال اتهام الدول المعنية أو الشركات الواقعة تحت سلطتها أو إصدار الحكم عليها" . (A/43/44 ، ص ١٠ ، فقرة ٢٨ من النص الانكليزي)

ولهذا السبب نؤكد أن "انتهاكا ثبتت صحته" بالنسبة لنا لا يعني إلا أنه لم تقدم الأدلة الكافية لدحض الزعم القائل بأنه من المرجح أن النفط موضع التحقيق قد نقل إلى جنوب افريقيا . ولنفس السبب قررنا قبول وشائق تفريغ النفط كدحض للانتهاكات المزعومة . ومع هذا فعلى أن نؤكد في نفس الوقت أن على الحكومات المعنية تقمّي صحة الوثائق المقدمة وتوخي المزيد من اليقظة بالنسبة للماضي حتى تمنع شركات النفط والنقل من تزوير الوثائق . ونفضل أن نخطئ في معرض التساهل بغية الإبقاء على درجة التعاون والثقة الكبيرة التي يحظى بها الفريق الآن من جانب الحكومات .

إن مهمتنا فريدة ، أو على الأقل غير عادية ، بمعنى آخر . فمن جهة كلفتنا الجمعية العامة برصد الامتثال للتدابير التي أوصت بها لأعضائها . ولكن فيما يتعلق بنقل النفط الخام إلى جنوب افريقيا ، فإننا لا نتعامل مع تجارة مشروعة عادية ، بل مع تجارة "غير مشروعة" في سلعة تحول إلى جنوب افريقيا بالاحتيايل ضد الرغبات التي عبّر عنها المنتجون والمصدرون . فلا يسمح أي مصدر أو منتج للنفط الخام بتصديره إلى جنوب افريقيا . وتبذل الدول المصدرة للنفط قصارى جهدها في هذا المجال ، ابتداء من محاولة إحباط هذا التصدير وحظره إلى جعله جريمة . وفي معظم الحالات فعلت تلك الدول ذلك عن جهل بتوصيات الجمعية العامة أو قبل صدورها . ويكتفي الفريق الحكومي الدولي في هذا الصدد بتنسيق تنفيذ التدابير الوطنية التي سبق وأن اتخذتها الدول الأعضاء .

الدولي لرصد توريد ونقل النفط  
والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

وما قلته للتو يسري على النفط الخام . إلا أنه في بعض الحالات تبدأ الدول في اتخاذ التدابير القانونية المماثلة فيما يتعلق بالمنتجات النفطية المكررة . وفي الأعوام الأخيرة قام بلدان بحريان هامن ، هما النرويج والدانمرك ، بجعل نقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا عملا مخالفا للقانون . ونأمل أن يزداد في المستقبل القريب عدد الدول التي تتخذ الخطوات المماثلة بغية ضمان جعل عملية تزويد جنوب افريقيا بمنتجات النفط والبتروول عملية غير مشروعة من جانب الدول التي تنقل النفط أو تتاجر فيه بطريقة أو أخرى بين المنتجين والمستهلكين .

(السيد تشاغولا ، مقرر الفريق الحكومي  
الدولي لرصد توريد ونقل النفط  
والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

ويرى الفريق الحكومي الدولي أن نهجه يجب أن يكون شاملا وعريضا ، فضلا عن كونه منصفا . ولذا فقد تناولنا وان يكن ذلك بإيجاز شديد - المسألة المتعلقة بمحاولات جنوب افريقيا للتخفيف من آثار حظر النفط بتحويل هيدروكربونات أخرى إلى وقود ، وباستكشاف مصادر للنفط أو تخزينه . وقد فعلنا ذلك لأن المجتمع الدولي أقلل اجماعا على هذه المسألة منه على مسألة إمداد جنوب افريقيا بالنفط . ونحن إذ نوجه الانتباه إلى الموردين الخارجيين للتكنولوجيات الضرورية لهذه الأنشطة ، فإننا نأمل أن نتوصل إلى قدر أكبر من تفهم الموضوع ، ففي رأينا إن هذا التصرف أيضا يجب منعه وأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يتخذ التدابير الملائمة في هذا الصدد عن طريق الجمعية العامة .

واسمحوا لي أن احيطكم علما بإيجاز بعدة رسائل وصلت الفريق الحكومي الدولي بعد إعداد تقريره لعام ١٩٨٨ . وتتعلق هذه الرسائل بالتحقيق الذي نجريه حاليا بشأن دعاوى انتهاك حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا وغير ذلك من المسائل ذات الصلة . وسينظر الفريق في هذه الرسائل الواردة من الحكومات في أقرب وقت ممكن وسيوردها في تقريره للعام القادم . بيد أنني أود أن أقدم للوفود تقريراً موجزاً عنها .

أرسلت بعثة قطر الدائمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ معلومات إضافية تتعلق بالاستبيان الذي أرسلناه إليها .

أوضحت البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ما يلي :

"إن اتحاد ملاك السفن الألمان أبلغ سياسة الحكومة الاتحادية وبالقرارات التي اتخذها وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وعلى ذلك لا يجري نقل أي شحنات نفط خام إلى جنوب افريقيا من موانئ في ألمانيا الاتحادية لا مباشرة ولا عبر هذه الموانئ ولا على سفن ترفع العلم الألماني الغربي" .

أرسلت البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ تتعلق بحالة السفينة فيديوس جاء فيها ضمن جملة أمور ما يلي :

" ١ - لقد زعم أن السفينة وصلت إلى مرفأ الفجيرة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وغادرت بعد خمسة أيام . وفي هذا السياق ، ينبغي أن يكون معلوما أنه لا يوجد في الفجيرة أي ميناء نفطي أو أي ميناء لشحن أو نقل النفط . وبناء على ذلك لا يمكن أن يكون قد نقل من الفجيرة أي نفط .

" ٣ - وزعم أيضا أن السفينة توجهت إلى إيران ثم غادرتها قاصدة ميناء أو أكثر في جنوب افريقيا لتفريغ النفط . ومع افتراض صحة خط سير السفينة لا يثبت هذا أو يدل بأي حال من الاحوال على إنها نقلت نفطا من الفجيرة أو أي ميناء آخر في الإمارات العربية المتحدة .

"ومجمل القول أن الزعم بأن السفينة فيديوس كانت تحمل نفطا من الفجيرة زعم كاذب ولا أساس له من الصحة" .

بعث مكتب خارجية ليختنشتاين بمذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، تتعلق بالسفينتين بيرج برينس وبيرج برينسيس جاء فيها ضمن جملة أمور ما يلي :

"يود مكتب الخارجية أن يبين أن السفينتين المملوكتين لشركة مسجلة في ليختنشتاين كانتا مؤجرتين بدون طاقم إلى شركة الملاحة النرويجية . والواقع أن هاتين السفينتين رسيتا في موانئ جنوب افريقيا لغرض تجارة النفط . وقد كان رسوهما بمقتضى نص وارد في اتفاق التأجير يبيح استخدامهما في "التجارة المشروعة" . وفي غضون ذلك أصدرت النرويج قانونا يحظر تجارة النفط مع جنوب افريقيا . وبناء عليه أصبح من المتعين اخضاع السفينتين لهذا القانون\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيسي (كوت ديفوار) .

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أرسلت بعثة قطر الدائمة مذكرات شفوية مرفقا بها مستندات تفريغ شحنات النفط التي كانت على السفن برج وانترلبرايز ورافيو وقد أفرغت ثلاثتها في سنافورة .

وأرسلت بعثة ايران مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ مرفقا بها نسخة من مستند تفريغ السفينة فيديوس التي غادرت ايران في حزيران/يونيه ١٩٨٧ وأفرغت شحنتها من النفط في روتردام بهولندا في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٧ .

وأرسلت بعثة ايران أيضا مذكرة شفوية أخرى مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تنكر فيها أن السفينتين بيرج برنس وبيرج برنيس متورطتان في إمداد جنوب افريقيا بالنفط الايراني .

وجدير بالذكر أن الفريق الحكومي الدولي طالب دوما بتقديم مستندات التفريغ لاثبات أن شحنة النفط محل الجدل لم تفرغ في موانئ جنوب افريقيا .

لقد حاولت مخلصا أن أعبر عن آراء مختلف الحكومات بعد إعداد تقريرنا عن عام ١٩٨٨ وذلك كي اطمئن الدول الاعضاء إلى أن الفريق الحكومي الدولي ينظر بعناية فائقة في كل الرسائل التي يتلقاها من الحكومات قبل أن يتقدم بتوصياته إلى الجمعية العامة .

وقبل أن أختتم بياني ، لا يفوتني أن أعرب عن امتنان الفريق الحكومي الدولي لمركز مناهضة الفصل العنصري ومديره السيد سوتيريوس موسوريس مساعد الأمين العام ولجميع العاملين معه وبخامة السيد عامر عريم الذي نهض بكفاءة عالية بأعباء منصبه كأمين للفريق على امتداد العام وذلك لما قدموه من دعم وما أبدوه من تعاون .

وختاما ، أود بمفتي مقرا للفريق الحكومي الدولي أن أشكر رئيس الفريق ونائبيه وأعضاءه جميعا على تعاونهم الذي مكّني من وضع التقرير في صيغته النهائية وتقديمه في الوقت المناسب إلى الجمعية التي يحدوني الأمل أن تعتمده دون اعتراض أو تحفظات .

السيد ملوجا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لمدة تزيد

على أربعين عاما ما فتئت سياسة جنوب افريقيا العنصرية معروضة على الأمم المتحدة بشكل أو آخر . وندد الرأي الدولي خلال تلك المدة تنديدا قويا بهذا النظام غير الانساني الذي عمّق في ذلك البلد سياسات عنصرية ورثها من القرن التاسع عشر ، وأضفى عليها الطابع المؤسسي . وعلى الرغم من جهود شعب آزانيا ونضاله الذي يتخذ أشكالا عديدة لنيل الحرية الوطنية والاجتماعية ، فإن الفصل العنصري نظام لا يواصل قمع واستغلال واهانة شعب آزانيا وحده بل شعب ناميبيا أيضا ، متحديا بذلك القارة الافريقية بأسرها . ولهذا ، فإن المجتمع الدولي لم يلذ بالصمت ، وليس توسعه أن يفعل ذلك إزاء ذلك النظام وأسلوبه القائم على النظرية العنصرية التي مؤداها أنه ينبغي للأقلية البيضاء أن تحكم الغالبية الملونة ، لا لسبب إلا أنها وليّت ملونة . إن هذا النظام البغيض الذي يعتمد على العنف هو سبب زعزعة الاستقرار والتوتر في الجنوب الافريقي . ويشهد على ذلك حالة شعب آزانيا الخطيرة واحتلال ناميبيا وأعمال العدوان والتخريب التي ترتكب بصورة منهجية ضد بلدان المنطقة .

وفي ظل الظروف الراهنة كما هو الحال في الماضي ، إن مصدر القلق هو محنة شعب آزانيا . وعلى الرغم من الرقابة الصارمة التي فرضها العنصريون بغية التعتيم على ما يجري في البلد ، فإن المعلومات التي وصلت إلى العالم تبين أن الفصل العنصري يؤدي إلى قتل الناس واحتجازهم وابتزازهم لا لسبب إلا لأنهم يطالبون بأبسط الحقوق . ولم ينج من ذلك حتى الأطفال والنساء والشيوخ العزل . والمتظاهرون الذين يطالبون بظروف عمل ومعيشة أفضل وبحقوق متساوية وبالعادلة يقيمون بوحشية . إن كل جانب من جوانب الحياة في جنوب افريقيا يتسم بالعنف والرعب . فالقهر الجماعي للشعب هو جدول أعمال العنصريين . ومن خلال القوانين الوحشية المطبقة بموجب حالة الطوارئ التي أعلنت منذ زمن بعيد في كل أنحاء البلاد يرتكب العنصريون الأعمال الإجرامية . وتحت ذريعة حالة الطوارئ تحولت ما تسمى بلجان الأمن إلى ادارة خفية للعنف والإرهاب .

إلا أن هذا النظام البغيض لا يكتفي بقمع سكان آزانيا فقط . ففي طموحه للهيمنة حوّل المنطقة الجنوبية من افريقيا إلى منطقة ساخنة لأعمال التخريب والدمار . واحتلال ناميبيا غير الشرعي واستمرار أعمال التخريب ضد البلدان المجاورة يشهدان على سياسة إرهاب الدولة التي يمارسها النظام . وجميع دول خط المواجهة ، وهي الهدف المباشر لهذه الممارسات الإجرامية ، وكذلك جميع الدول الافريقية الاخرى تدرك أن جنوب افريقيا هي السبب الحقيقي للحالة الخطرة والتعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . وتعرف في نفس الوقت أن هذا التحدي ينبغي أن يواجه بتضامن وتصميم ودون أية تنازلات . وجمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية تتضامن تضامنا تاما مع نضالها المشروع .

وفي تاريخ منظمتنا ، من المحتمل أن يكون نظام جنوب افريقيا العنصري قد لقي أشد شجب وتنديد من الرأي العالمي لقيه نظام استبدادي . إن هذا الشجب الجماعي برهان على المعارضة التي يبديها لهذا النظام الذي تحدى باستمرار طموحات شعوب آزانيا وتضامن الشعوب الاخرى معه . وما من شك أن مصدر هذا التحدي والفطرة لا يستند إلى قوة آلية القمع العنصرية التي تمتلكها الاقلية البيضاء ؛ بل إنه ناجم عن التأييد الذي يحصل عليه هذا النظام من الدول الامبريالية الكبرى ، وخصوصا الولايات المتحدة ، التي لها مصالح شتى في ذلك الجزء من القارة .

وعلاوة على ذلك ، فإن حالة زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي تصبح أكثر تعقيدا بسبب استمرار تدخل الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللتين تخدمان مصالحهما الامبريالية . فكل منهما تحاول استغلال الحالة على النحو الذي يعود عليها بأكثر الفوائد ، محاولة إيجاد مكان لطموحاتها التوسعية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن صفقاتهما واتفاقاتهما ، اللتين تعتبرانهما مقصورة عليهما في تسوية الصراعات الإقليمية ، تستهدف في الواقع تأمين تفويض مطلق لغرض إرادتهما وتدخلهما في الشؤون الداخلية للمنطقة بهدف تعزيز موقعيهما السياسيين والاقتصاديين والعسكريين . إلا أنه من الواضح لشعوب المنطقة أن التدخل



الامبريالي تترتب عليه عواقب وخيمة . وينبغي لوحدة جهودها ورغباتها وإرادتها أن تكون عوامل حاسمة في تخفيف حدة التوتر وخلق ظروف حقيقية تؤدي إلى تحقيق طموحاتها .

إن مسار الأحداث في آزانيا وفي الجنوب الأفريقي في مجموعه يبين أن النظام العنصري لا يمكن استئصاله من خلال الاستجداء ولا كنتيجة للصفقات أو للخطط التي تضعها الدول الامبريالية ، ولكن من خلال نضال شعبي آزانيا وناميبيا الجاد وتضامن ودعم الشعوب الأفريقية والرأي الدولي .

إن الكفاح الذي يخوضه هذان الشعبان ضد الفصل العنصري صراع اجتماعي رئيسي ، وليس صراعا بين أجناس . إنه صراع بين شعب آزانيا من جهة ونظام الفصل العنصري من جهة أخرى . إن ما تسمى بالحلول على أساس الإصلاح لا تعدو أن تكون مناورات لتضليل الجماهير بغية إطالة الحكم العنصري . وهذا هو السبب في كون مسألة آزانيا ، في رأينا ، ليست مسألة إصلاح دستوري ، لأن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ؛ ولا بد من هزيمته تماما والقضاء عليه إلى الأبد . وباقتلاع العنصرية وهيمنة الاستعمار الجديد والامبريالية والنهب في ذلك الجزء من افريقيا ، سيحصل الشعب في النهاية على حقوقه التي طالما ناضل من أجلها . ولذلك فإن شعبي آزانيا وناميبيا ، وكذلك الشعوب الأفريقية الأخرى ، لم توافق أبدا على ديماغوجيا الإصلاحات ؛ وعلى العكس من ذلك ، فقد عارضها ويكافحان والسلاح في أيديهما من أجل الحرية وتقرير المصير . إن كفاحهما ، وفي المقام الأول ، روح التصميم التي أبدتها الجماهير أفضل ضمان يوضح بجلاء أن لا مستقبل لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

يؤكد وفد البانيا مرة أخرى أن شعبنا سيعارض بشدة ، كما فعل في الماضي ، جميع أنواع التمييز العنصري . إننا نندد بشدة بسياسة جنوب افريقيا العنصرية ، ونؤيد دون تحفظ النضال العادل الذي يخوضه شعب آزانيا وغيره من الشعوب الأفريقية من أجل التحرر الوطني ودفاعا عن الحرية والاستقلال الوطني وضد تدخل الدول الامبريالية والاستعمار الجديد . ونحن واثقون أنه بفضل روح التضحية لدى شعب آزانيا والشجاعة

والإرادة القوية للمعيش بحرية في وطنه ، فإن اليوم الذي يصبح فيه هذا الشعب سيد بلده ، شأنه في ذلك شأن الشعوب الافريقية الشقيقة ، ليس ببعيد .

السيد بدوي (مصر) : تواجه القارة الافريقية تحديات ضخمة ومتنوعة

لا تقهرها إلا إرادة شابة ، وعزيمة صلبة ، وليس أمام شعوبنا في افريقيا إلا الإقدام على مجابهة هذه التحديات ومغالبة الصعاب . ولعل أول هذه التحديات وأكثرها استغزازا ذلك الوضع المتدهور في الجنوب الافريقي ، والمتمثل في السياسات العنصرية العدوانية التي تمارسها جنوب افريقيا ضد شعوب المنطقة .

ان الابارتيد مأساة بشرية مروعة ، ونظام غير انساني يقوم على القهر وإهدار  
الآدمية ، ولقد كررت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إدانته باعتباره جريمة ضد  
الانسانية ، ولا خلاف على أن الجريمة لا بد من مكافحتها ، كما لا بد من عقاب الجاني  
ورده .

إن نظاما يقوم على التفرقة العنصرية ، وينكر الحقوق الانسانية الاساسية على  
الغالبية العظمى من السكان ، يتناقض كلية مع نص وروح الاديان السماوية ، ويتنكر  
لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي التزمت بها كل الدول الاعضاء . وإن لمصر موقفها  
المبدئي الثابت ضد كل أشكال ومظاهر التمييز العنصري المنافية لمبادئ العدل  
والمساواة ، التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء  
على كل مظاهر التمييز العنصري .

إن الاقلية العنصرية في بريتوريا ما زالت متمسكة بسياسة الابارتيد ومصرّة  
على اعتناقها وممارستها بكل العنف والوحشية ضد الاغلبية من السكان رغم ما في ذلك  
من انتهاك مشين لحقوق الانسان ، وتحد صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

وإن هذه السياسة - كما تؤكد خبرة السنوات الماضية - هي المسؤول الرئيسي عن  
اندلاع الصراع الدامي وتعاقد أعمال العنف في دائرة مفرغة ليس في جنوب افريقيا  
وحدها وانما في المنطقة بأكملها . وتستدعي هذه السياسة أن تقاومها الغالبية  
المقهورة من المواطنين ، التي لم تكتف الاقلية العنصرية بحرمانها من الحقوق  
الانسانية الاساسية ، واخضاعها لقوانين عنصرية وحجب الحقوق السياسية عنها ، وانكار  
حقها في التمثيل السياسي العادل ، وانما راحت تمارس أبشع اجراءات الارهاب والتنكيل  
والقمع ضد الشعب المضطهد ، فامتلات السجون بالمعتقلين الذين مارست ضدهم جرائم  
التعذيب وإهدار الآدمية .

ان العنف المتصاعد في جنوب افريقيا وصل إلى حدود وأبعاد ليس لها مثيل ،  
حيث تبطش قوانين الطوارئ السارية فيها بعناصر المقاومة الوطنية في محاولة يائسة  
لإخماد وقهر المقاومة المتزايدة التي تواجه بها الجماهير سياسات العنصرية

وما تفرزه من مناورات خداعة . إلا أن هذه المعاناة الانسانية الرهيبة التي يعيشها الشعب المضطهد في جنوب افريقيا زادت عزمه وتصميمه على التخلص من الظلم ودفعته للوحدة في وعي سياسي نادر خلف منظماته القيادية .

إن المجتمع الدولي مطالب بتعزيز التزامه نحو الاغلبية المظلومة من شعب جنوب افريقيا في نضالها ضد التمييز العنصري ، وبمضاعفة وتنويع ضغوطه على نظام بريتوريا ، وبتنسيق جهوده المشتركة لتأييد ومساندة الاتجاهات الرافضة للبارتيد . وذلك حتى يتسنى القضاء النهائي على هذه الممارسات اللاإنسانية .

لقد انقضى ما يزيد على أربعين عاما منذ ناقشت الامم المتحدة قضية التمييز العنصري في جنوب افريقيا للمرة الاولى ، وانه من دواعي الاسف العميق أن سمحت الظروف ببقاء واستمرار مثل هذه السياسات والممارسات البغيضة معمولا بها طوال هذه العقود ، بالرغم من اجتماع الإرادة الدولية على مناهضتها ومكافحتها .

ولقد كان صوت الامم المتحدة - طوال هذه السنوات - عاليا ومدويا في معارضة وإدانة التمييز العنصري ، من منطلق تتفق عليه جميع الاتجاهات ، ألا وهو ما تمثله هذه السياسات من خطورة شديدة على السلام والامن الدوليين .

ولذلك نعتقد مصر أن جهدا أكبر لا بد أن يبذل وبسرعة لانقاذ تلك الدولة التي مزقتها العنصرية ، ولرفع البؤس والمعاناة عن شعبها ، وتخليص البشرية من عار وسموم الاباتيد .

وتؤمن مصر - كذلك - بأنه على المجتمع الدولي أن يساهم بمزيد من الجدية والفاعلية في إبعاد شبح العنف عن كل منطقة الجنوب الافريقي ، وتهيئة المناخ لحلول سلمي وديمقراطي .

إن حوارا ديمقراطيا يجمع كل الاطراف على أساس من المساواة ما زال ممكنا ، وما زال يمثل أفضل الوسائل لإيجاد حل سلمي للصراع العنصري في جنوب افريقيا . ورغم أن هذه الفكرة ليست جديدة ، فإننا نعتقد بأن الحاجة إلى الحوار بين قيادات كل فئات الشعب في جنوب افريقيا تكتسب اليوم بعدا أكثر إلحاحا من ذي قبل .

ان استعادة السلام في جنوب افريقيا لا يمكن أن تتحقق إلا بمشاركة أغلبية السكان وأصحاب الأرض في صنع المستقبل .

ونرى لزاما على حكومة بريتوريا أن تستجيب لنداء التعقل والحكمة ، وأن تبادر بتهيئة المناخ لحوار ديمقراطي مع الاغلبية المقهورة ، بما يؤدي إلى حل سلمي يحفظ مصالح جميع الاطراف . ولذلك نرى أنه من الضروري على هذه الحكومة أن تقلع فوراً عن الاجراءات التي تتخذها ضد عناصر المعارضة السلمية ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً ، كخطوة لا غنى عنها لبدء طريق الإنهاء السلمي للصراع في جنوب افريقيا .

ان بريتوريا تظل تخدع نفسها إذا ما استمرت تتوهم أنها تستطيع أن تنهي المشكلة باجراءاتها المتعننة سواء بقمع المعارضة وتحريم اللقاءات السياسية ، أو بتجاهل عدالة نداءات الشعب المقهور والزج بقياداته خلف أسوار السجون والمعتقلات ، وانما على العكس فإن الاسراع بتحقيق الحوار هو السبيل الوحيد للإسراع باستعادة السلام والتفاهم المفقودين .

لا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بالتحية باسم شعب مصر وحكومتها للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولرئيسها السفير غاربا ، بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على أول اجتماعاتها .

ان المجتمع الدولي يعقد آمالا عظيمة على جهود هذه اللجنة التي أنيطت بها مسؤولية فضح ممارسات العنصرية وسياسات الابارتيد ، واطلاع الرأي العام العالمي على نظامها ووحشيتها ، وتعبئة الحركة العالمية لمناهضة الابارتيد وإزالة التمييز العنصري .

وبتفان عظيم قامت هذه اللجنة خلال ربع قرن من الزمان بجهد رائع في تطوير وتنسيق استراتيجية العمل التي تهدف إلى تدعيم التحرك الدولي للقضاء على الابارتيد ، ولإسراع بتحقيق هذا الهدف .

إن تحيتنا لا بد أن توجه أيضا إلى نضال الشعب الشقيق في جنوب افريقيا ، وإلى الزعيم نيلسون مانديلا ، الذي ضرب بكفاحه أروع الأمثلة في مدى الشبات على المبدأ والايمان بعدالة القضية ، رغم المعاب والمشاق ، حتى صار ملحمة نضالية وأسطورة لا مثيل لها .

وان مصر ، التي أيدت دوما حركات التحرير الافريقية ، انطلاقا من اقتناعها بوحدة التاريخ والمستقبل ، تؤكد من جديد عزمها على الاستمرار في تقديم كل ما في طاقاتها من دعم سياسي وعون مادي للأشقاء في الجنوب الافريقي ، حتى يكلل كفاحهم البطولي بالنصر القريب .

السيد حمادنه (الأردن) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي حول البند المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، تلك السياسة التي تعتبر جريمة ضد الانسانية ، وعدوانا على ضمير البشرية وإهانة لكرامتها ، كما تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين .

إن الدول الاسلامية - انطلاقا من مبادئها وتراثها وتاريخها ومواقفها الثابتة - تدين تلك السياسة البغيضة بشدة ، وترفضها رفضا تاما . وهي تؤكد باستمرار تضامنها مع شعب جنوب افريقيا ودعمها له في نضاله الباسل ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية لإجبارها على التخلي عن سياسة التمييز العنصري . وقد أكدت دول منظمة المؤتمر الاسلامي موقفها هذا في المؤتمر السابع عشر لوزراء الخارجية الذي كان لبلادي شرف استضافته على أرضها في نهاية شهر آذار/مارس من هذا العام .

لقد حاولت الامم المتحدة منذ تأسيسها معالجة السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، واتخذت بشأنها العديد من القرارات التي أدانت فيها تلك السياسة بأقوى العبارات ودعت إلى القضاء عليها ، إلا أن حكومة جنوب افريقيا ما برحت تتحدى ارادة المجتمع الدولي بانتهاكها لمبادئ الامم المتحدة ذات العلاقة ورفضها للقرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة حول هذا الموضوع . وهي مستمرة في سياستها القمعية الهادفة إلى القضاء على جميع أشكال المعارضة الوطنية لسياسة الفصل العنصري ، كما أنها تصعد من حدة حربها غير المعلنة ضد دول خط المواجهة ومن عدوانها عليها ضمن سياستها الرامية إلى زعزعة استقرار تلك الدول وتدمير اقتصادها للحيلولة دون معارضة تلك الدول لسياسة الفصل العنصري وتأييدها لحركة المقاومة الوطنية .

وتحاول حكومة جنوب افريقيا بين الحين والآخر تطبيق اقتراحات تسميها بـ "الاصلاحات" ، وكان آخرها انتخابات المجالس البلدية التي قاطعها السكان ، وما تلك "الاصلاحات" إلا محاولات فاشلة لتجميل الوجه البشع لسياسة الفصل العنصري وجعله أقرب من أن يحظى بالقبول في وجه الضغوط الداخلية والخارجية ، وأكثر قدرة على

الاستمرار . وعندما تفعل حكومة جنوب افريقيا ذلك ، فإنها في الواقع تسير في اتجاه معاكس لحركة التاريخ ، وتتجاهل حقيقة أن التمييز العنصري نظام باطل في جوهره لا بد أن ينتهي ، وإنه جريمة في حق الانسانية لا بد أن يعاقب مرتكبوها ، وإنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ولقد اعتقد البعض أن شمة إمكانية لاقتناع قادة جنوب افريقيا بالتخلي طواعية عن سياسة الفصل العنصري . والآن ، وبعد مرور فترة طويلة من الزمن ، وبعد أن أعطي قادة جنوب افريقيا الفرصة والفترة الكافية ، ثبت خطأ ذلك الاعتقاد ، وتأكد أن قادة جنوب افريقيا يعملون باستمرار من أجل جعل نظامهم العنصري أكثر فعالية ومتانة . كما أن ذلك النظام يعتقد أن باستطاعته أن يحسم النزاع لصالحه باستخدام القوة والعنف دون الاستفادة من دورس التاريخ . ونحن واثقون من أنه على الرغم من الهجمات المسلحة الشديدة التي يشنها هذا النظام على جميع الجبهات في الداخل والخارج ، فإن القوى الوطنية مستمرة في حشد قواها وزيادة أنشطتها لمواصلة النضال مهما بلغت التضحيات وطال الزمن ، وذلك بهدف نيل حريتها وصيانة كرامتها .

وحيث أن الأمم المتحدة تمثل - بمبادئها وأهدافها - ضمير البشرية ومحيط آمالها ، فإن على هذه المنظمة مسؤولية خاصة هي تخليص البشرية من هذا العيب الشائن المتمثل في سياسة الفصل العنصري .

وأمام استمرار هذه السياسة العنصرية ، ونظرا لمواصلة حكومة جنوب افريقيا تحديها السافر للإرادة الدولية ، فقد بات على الأمم المتحدة إتخاذ الاجراءات العملية الرادعة وفرض العقوبات الالزامية الشاملة بهدف تحقيق العزلة الدولية الكاملة على حكومة جنوب افريقيا لإجبارها على التخلي عن سياسة الفصل العنصري وعلى استئصالها جوهريا دونما إبطاء ، وذلك لأن الحالة في جنوب افريقيا تزداد خطورة ويتسع نطاقها على نحو يهدد الأمن والسلم الدوليين . لذلك ، فإننا نشجب أي تعاون يقوم بين جنوب افريقيا وأي دولة أخرى ، وندعو الى وقف أي دعم أو مساعدة تقدم إلى تلك الحكومة



العنصرية وفي هذا المجال فإننا ندين التعاون القائم بين حكومة جنوب افريقيا واسرائيل والذي أشار اليه تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22) ، وخاصة في المجالين العسكري والنووي ، ذلك التعاون الذي تجاوز حدود تجارة الاسلحة وتطوير نظام دفاع جنوب افريقيا ليشمل تدريب قوات ذلك النظام والقوات التابعة له في النزاع الاقليمي مما يضر بدول خط المواجهة والمناضلين من أجل حرية ناميبيا واستقلالها .

إننا نحیی نضال شعب جنوب افريقيا ضد سياسة الفصل العنصري ، وممود دول خط المواجهة في وجه الاعتداءات المتكررة عليها من قبل النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ونتوجه إلى جميع الدول مناشدين إياها تحقيق الالتزام الكامل بجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمتعلقة بمناهضة الفصل العنصري وضمان تنفيذها الفعلي ، لأنه إذا ما تحقق مثل هذا الالتزام من قبل الجميع فإن سياسة الفصل العنصري ستنتهي . كما أننا نناشد جميع الدول تقديم المساعدة المعنوية والمادية إلى شعب جنوب افريقيا لمواصلة نضاله ، وكذلك إلى دول خط المواجهة دعماً لممودها وتخفيفاً لمعاناتها .

وختاماً ، فإننا نقدر جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على أداها وقيامها بولايتها ، وكذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى مقاومة سياسة الفصل العنصري وإيجاد نهاية قريبة لها .

السيد الشكر (البحرين) : السيد الرئيس اسمحوا لي في مستهل كلمتي

بتوجيه الشكر والامتنان إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على الجهود القيمة التي تفضلع بها من أجل استثمار شافة الفصل العنصري ، هذا الشر الخبيث الذي اعتبرته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جريمة بحق الانسانية جمعاء .

لقد أنشئت الأمم المتحدة لتؤكد من جديد إيمان شعوب العالم قاطبة بحقوق الانسان وحريته الاساسية وبكرامة الفرد وقيمه الانسانية ، وللمعمل على تعزيز تلك الحقوق والحريات للبشر كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللون أو العقيدة .

وتأتي مناقشة الجمعية العامة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا هذا العام متزامنة مع الذكرى الاربعين لامصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي وقت أصبحت فيه مفاهيم الحرية والمساواة والعزة والكرامة الانسانية ضرورات واجبة وحقوقا ملزمة بموجب الاحكام الواردة في الميثاق والمكوك والمواثيق الدولية لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ، ولا يجوز التنازل عنها ولا يُسمح بالاعتداء أو التعدي عليها .

ومن المفارقات الصارخة التي نجدها في عالمنا اليوم وهو يقترب من عتبات القرن الحادي والعشرين استمرار حكومة جنوب افريقيا بانتهاج سياسة عنصرية عفا عليها الزمن وأجمع العالم على اعتبارها جريمة نكراء بحق الانسانية وتهديدا صارخا للسلم والامن الدوليين .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الصادر في الوثيقة A/43/22 قد تضمن استعراضا وافيا وضافيا للأحوال السياسية السائدة في جنوب افريقيا ، في ظل سياسة الفصل العنصري ومضاعفاتها الاقليمية والدولية ، فضلا عن التطورات التي استجذت على العلاقات ما بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل .

فخلال الفترة المستعرضة في التقرير ، لم يظهر نظام الفصل العنصري أية مؤشرات تدل على استعداد لاقامة نظام سياسي واجتماعي ديمقراطي . بل اتسمت الحالة

باستمرار هيمنة أقلية عنصرية بيضاء على الأغلبية السوداء ، وتنكر نظام الفصل العنصري للملايين غير البيض من شعب جنوب افريقيا لحقوقهم الاساسية ، فهم ليسوا محرومين فحسب من التمتع بأبسط الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ، بل ومن حقهم الاصيل في المساواة في الكرامة الانسانية أيضا .

وتصعد حكومة جنوب افريقيا ممارساتها العنصرية ضد الأغلبية السوداء وتنحو إلى ابتداء مناهج قمعية جديدة ضدهم غير آبهة بسلسلة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٢ والرافضة لهذه السياسة الشريرة المستهجنة .

ويبدو أن أخطر ما تمخض عنه هذا التصعيد هو الاستعانة بجماعات الأمن الاهلية والقتلة ، التي يعتبر نموها تحولا خطيرا في استراتيجية النظام العنصري ضد المعارضة . ويستهدف قانون علاقات العمل المعدل لعام ١٩٨٧ اضافة حلقة جديدة في سلسلة القيود المفروضة على السود وبالتالي شل حركتهم بعد إطباق السيطرة عليهم .

وقد بات واضحا ان المحنة المؤلمة التي تعانيها الغالية السوداء من شعب جنوب افريقيا لم يتم تجاوزها بعد ، إذ يكشف التقرير دقائق الصورة المؤلمة لها بوضوح ، ويوضح أيضا الابعاد الخطيرة المترتبة عليها بكل جلاء . فلا تزال الغالبية ترزح تحت نير نظام بال يقوم على ممارسة كل صنوف العنصرية والقهر والهوان والاضطهاد ، يعكس ذلك إمعان ذلك النظام في سياساته وانتهاجاته التعسفية العنصرية . فلقد جدد النظام العنصري فرض حالة الطوارئ والحصار فضلا عن فرض القيود على حرية الصحافة وكل الأنشطة السياسية المعارضة التي يقوم بها اتحاد العمال ومناهضو سياسات الفصل العنصري . وما زال ذلك النظام البغيض يواصل استهانتته بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بوقف أحكام الاعدام الذي أصدره على السيد بول تيفو سيتلابا . وشهدت الفترة المستعرضة أيضا زيادة في عدد المحتجزين والمعتقلين من أبناء شعب جنوب افريقيا من الرجال والنساء والشباب دون محاكمة والذين أودعوا في غياهب

السجون والمعتقلات وما زال المناضل نيلسون مانديلا رهن الاعتقال والسجن بالرغم من  
أحواله الصحية المتدهورة التي تفرض الافراج عنه لأسباب انسانية محضة .  
إن وفد بلادي يضم موته إلى النداءات الموجهة إلى نظام جنوب افريقيا والداعية  
إلى اطلاق سراح المناضل نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين المحتجزين المعارضين  
لسياسة الفصل العنصري دون قيد أو شرط .

لقد أثبت التاريخ أن إزالة الفصل العنصري عن طريق إدخال الإصلاحات حلم بعيد المنال . فهو نظام لا يمكن إصلاحه بل ينبغي اجتثاثه من جذوره تماما كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في العديد من قراراتها . وتأسيسا على ذلك فإن جميع ما يسمى بالإصلاحات الدستورية عن طريق ما يعرف بالمجالس النيابية الثلاثة وانتخابات الحكم المحلي والانتخابات البلدية التي أجراها مؤخرا النظام العنصري الحاكم في بريتوريا استخفايا بقرارات الجمعية العامة لا سيما القرارين ١١/٢٨ و ١٣/٤٣ ، هي مجرد إصلاحات صورية مرفوضة جملة وتفصيلا من جانب المجتمع الدولي لكونها تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . فالأسلوب الصحيح قيام نظام ديمقراطي يتساوى فيه كل المواطنين في جنوب افريقيا في الحقوق ، ويمنح لهم نفس القدر من المساواة السياسية والاجتماعية . وهذا لن يتأتى إلا عن طريق قبول حكومة جنوب افريقيا بمقتضيات العدل والحتمية التاريخية وهي إنهاء نظام الفصل العنصري عن طريق البدء في إجراء مشاورات حقيقية وصادقة مع القادة الافارقة الحقيقيين في جنوب افريقيا من أجل تطبيق حكم الأغلبية وخلق نظام ينتمي إليه جميع المواطنين في جنوب افريقيا بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة ، باعتبار ذلك النهج المدخل الصحيح لاقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي في جنوب افريقيا .

إن استمرار نظام بريتوريا في سحق معارضي سياسة الفصل العنصري بما فيهم رجال الدين عن طريق تكميم الأفواه والاعتقال وحظر منظمات مناهضي الفصل العنصري يبين بجلاء إن هذا النظام لا ينوي إنهاء سياسته البالية ، وإنما يهدف إلى تثبيتها وتكريسها منهجا وتشريعا .

لقد أصبحت الحالة في جنوب افريقيا كابوسا مستمرا يؤرق ضمير المجتمع الدولي . ففي كل عام تشهد الجمعية العامة إزدیاد البؤس والمعاناة اللذين يتسبب فيهما منغذو هذه السياسة المقيتة ضد الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا التي رفضت تلك السياسة وناضلت من أجل وضع نهاية حاسمة لهذا النظام البغيض .

ومن خلال قراءة متعمقة لما جاء في تقرير اللجنة الخاصة يمكن استخلاص النتائج التالية : أولا ، لا توجد دلائل يمكن التعميل عليها في إمكانية إلغاء سياسة الفصل العنصري بل نرى العكس هو الصحيح بما يستشف من انتهاج النظام العنصري سلوكا يرمي إلى ترسيخ هذه السياسة بكل الأساليب والوسائل . ثانيا ، إن استمرار حالة الطوارئ المفروضة في جنوب افريقيا يوضح بصورة جلية تفاقم الحالة العامة فيها ، بما في ذلك اشتعال جذوة المقاومة الشعبية لتغيير ذلك النظام المنافي لكل القيم الانسانية . ثالثا ، إذا ما سارت الحالة المتدهورة على هذا المنوال فليس من المستبعد أبدا حدوث صراع دموي في جنوب افريقيا ، وهو أمر لا يمكن تجنبه في ظل سياسة الفصل العنصري . وهذه حقيقة تشير الرعب خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان السياسة القمعية التعسفية التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري . رابعا ، ازدياد التعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري ما بين جنوب افريقيا واسرائيل وبعض الدول الاخرى الامر الذي يساعد على إدامة نظام الفصل العنصري وزيادة معاناة ومحنة شعب جنوب افريقيا .

وقد بدا ذلك واضحا في التعاون الوثيق بين نظام بريتوريا ونظام تل ابيب الذي أدانته الأمم المتحدة غير مرة ، ولا سيما في المجال العسكري . وهذا التعاون المتزايد ليس بمستغرب على هذين النظامين العنصريين ، اللذين يستخدمان العنف والارهاب ضد معارضي سياسة الفصل العنصري والاحتلال الاستيطاني . فهما لا يقيمان وزنا لقرارات الأمم المتحدة ولا للقيم أو المبادئ المنصوص عليها سواء في الميثاق أو في الاعلان العالمي لحقوق الانسان أو في أية مواثيق دولية أخرى .

وفي ظل تلك الحقائق لا بد للمجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة من إتخاذ تدابير محددة لانهاء نظام الفصل العنصري تعمل على دعم نضال شعب جنوب افريقيا من خلال عزل ذلك النظام عن طريق فرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لوضع نهاية عاجلة لسياسة الفصل العنصري الالسانية وكفالة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

إن البحرين التي أدانت في أكثر من مناسبة ومحفل سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تتنافى مع القيم والمثل المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء ، المبنية على أساس وحدة الأصل الانساني المشترك ، والتي كفلت المساواة لبني البشر كافة في التمتع بحقوق الانسان الأساسية دون تمييز بسبب الجنس أو العنصر أو الدين ، لتعلن مرة أخرى وقوفها إلى جانب الجهود الدولية المتضافرة للقضاء على نظام الفصل العنصري من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي ، يقوم على أساس حق جميع المواطنين في التمتع بالحقوق دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو العقيدة . وفي هذا الصدد نناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساندة والمساعدة لشعب آزرانيا لدعم نضاله المشروع من أجل تصفية نظام الفصل العنصري البغيض وبلوغ حقوقه المشروعة في الحرية والمساواة وتقرير المصير .

السيد وان حسين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشعـر

ماليزيا ببالغ القلق ازاء الحالة السائدة في جنوب افريقيا . فالقمع الوحشي الذي يتعرض له السكان السود الذين يشكلون الغالبية على يد النظام العنصري لا يزال مستمرا بقسوة متزايدة . وعمليات الاعتقال الجماعي والاحتجاز وطرده السكان بالقوة تعكس حالة اليأس المرعب التي تسيطر على ذلك النظام في مواجهة النضال الذي تخوضه بلا كلل الاغلبية السوداء ضد سياسة الفصل العنصري الشريرة واللاإنسانية .

لقد أعلنت ماليزيا في مناسبات عديدة أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه .  
وتتمثل الوسيلة الوحيدة لمنح الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا حقها الشرعي في  
تقرير المصير في القضاء التام على النظام اللاإنساني للعنصرية المؤسسية المتجسدة  
في الفصل العنصري . ويجب استئصال هذا النظام البغيض كيما يسود السلم والاستقرار في  
جنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الافريقي .

ويوفر تقرير اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري وتقارير الامين العام  
تقييما شاملا وتفصيليا للسياسات والممارسات القمعية التي ينتهجها نظام بريتوريا  
الشرير ضد الغالبية السوداء ، وكذلك لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها  
هذا النظام ضد دول خط المواجهة . ويعرب وفدي عن تقديره للسفير غاربا على قيادته  
البارزة للجنة الخاصة من أجل النهوض بالعمل الدولي المناهض للفصل العنصري .  
يعود تدهور الحالة في جنوب افريقيا الى تصاعد القمع والعنف الذي تمارسه  
الدولة ضد كل أشكال المعارضة للفصل العنصري . ويواصل النظام العنصري انتهاج  
سياسته المزدوجة القائمة على أساس القمع الوحشي ومحاولة جذب القادة السود الى  
الهيكل الاداري القائمة على الفصل العنصري .

وفي شباط/فبراير من هذا العام ، فرض نظام بريتوريا العنصري القيود على  
أنشطة ١٧ منظمة بارزة من المنظمات المناهضة للفصل العنصري و ١٨ شخصا معروفًا ممن  
يديرهم حملات مناهضة الفصل العنصري . كما أجبر مؤتمر نقابات العمال في جنوب  
افريقيا الذي يعد أكبر نقابة عمالية في جنوب افريقيا على أن يقتصر نشاطه على  
المكاتب . وفي أعقاب ذلك ، اعتمد في ايلول/سبتمبر قانون تعديل علاقات العمل الذي  
يستهدف شل الحركة العمالية السوداء في جنوب افريقيا . وجمدت الاجور في القطاع  
العام الذي يشكل السود أغلبية العاملين فيه ، الأمر الذي أفضى الى نتائج سلبية  
بالنسبة الى مستويات المعيشة المتدهورة بالفعل للسكان السود .

وقد لقت أعمال القمع هذه ضد غالبية السكان التشجيع نتيجة تجديد حالة  
الطوارئ في حزيران/يونيه من هذا العام . وأدت حالة الطوارئ التي أعلنت لأول مرة في



عام ١٩٨٦ إلى زيادة الاعمال الوحشية التي يمارسها أفراد الشرطة والامن والقوات المسلحة ضد السكان السود . وزاد النظام من استخدامه للمجموعات العسكرية ومجموعات اللجان الامنية الاهلية المتطرفة ضد مناهضي الفصل العنصري . واستمر الطرد الجماعي الإجباري للسكان السود كجزء من مخططات النظام العنصري الرامية الى تعزيز الاوطان . وفي المدن سنت قوانين جديدة تتيح للسلطات إمكانية فرض الفصل العنصري بشدة في المناطق السكنية .

وبصرامة كاملة واصل النظام العنصري عمليات الاعتقال الجماعي والاحتجاز الجماعي والمحاكمات السياسية وعمليات الإعدام كوسيلة لإسكات المعارضة وتجريد المقاومة من قيادتها . ولقد أشار تقرير اللجنة الخاصة الى ذلك كما يلي :

"فهناك ٨١ شخصا معروفًا بأنهم اعدموا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وفي ايار/مايو ، كان هناك ٣٧٤ شخصا بانتظار تنفيذ حكم الاعدام ، وأسماء معظمهم مجهولة . وهناك ٧٠ من السجناء السياسيين على الأقل في انتظار تنفيذ حكم الاعدام" . (A/43/22 ، الفقرة ٣٤)

ولئن شعرنا بالفرج لتخفيف حكم الاعدام على سجناء شاربغيل الستة ، وإطلاق سراح زيغانيا موتوبينغ ، زعيم مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، وهاري غوالا ، أحد قادة المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، فإننا ندين الاحكام الاخيرة الصادرة عن المحاكم ضد أربعة من قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة ادينوا استنادا الى حجة أن الكلام والتظاهر ضد الفصل العنصري يشكلان جريمة تنطوي على خيانة الدولة . ولايزال نيلسون مانديلا ، شأنه شأن السجناء السياسيين الآخرين في سجون جنوب افريقيا ، محروما من حريته ، ولا بد للضغط الدولي أن يستمر لإجبار النظام العنصري على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا فورا ودون شرط .

كما تعرض أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في الخارج الى القمع الوحشي الموجه ضد المقاومة المناهضة للفصل العنصري . ففي آذار/مارس من هذا العام ، اغتيلت على نحو وحشي ممثلة المؤتمر الوطني الافريقي في فرنسا ، وسويسرا ولكسمبرغ ، السيدة دولسي سبتمبر . كما جرت محاولات لاغتيال ممثلين آخرين من المؤتمر الوطني الافريقي في

بلجيكا ، وكذلك في سوازيلندا وزامبيا وبوتسوانا وزمبابوي كجزء من الحملة النظامية التي يشنها النظام العنصري لتصفية قادة المؤتمر الوطني الافريقي . كما أن قوات الامن ومجموعات الامن الاهلية تتربص على نحو متزايد بأعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا ومنظمة الشعب الازاني في عمليات الاغتيال السياسي .

وتتقترن أعمال العنف الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري ضد مناهضي الفصل العنصري بمحاولات لاشراك القادة السود في هياكله الادارية القائمة على الفصل العنصري بغية إضفاء الشرعية على النظام . وفي عام ١٩٦٣ بذلت أو محاولة لجذب السكان السود للهيكل الرسمية ، ولكن الانتفاضة ومقاطعة الإيجارات من قبل الغالبية نجحت في تفكيك نظام المجالس المدنية الذي فرض عليها . وفي تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، أجرى النظام انتخابات للمجالس البلدية في محاولة لإعادة إنشاء هياكل الفصل العنصري الادارية .

ولقد أدانت الجمعية العامة على نحو واضح وقاطع الانتخابات البلدية . فهي لم تكن تعبيرا ديمقراطيا عن خيار حر يقوم به رجال ونساء أحرار بل تزييفا للعملية الديمقراطية ولم تؤد الى تعزيز قضية حكم الاغلبية في جنوب افريقيا . ومن الواضح أن هذه الانتخابات كانت خدعة هدفها الإيحاء بمشاركة سوداء في هياكل الفصل العنصري الادارية التابعة للنظام . وفي الواقع لم تتسم هذه الانتخابات بالشرعية على الاطلاق ، فقد استندت الى دستور عام ١٩٨٤ الذي رفضه السود في جنوب افريقيا وأعلنت الجمعية العامة ومجلس الامن أنه لاغ وباطل .

وفي الواقع ، لا ترمي الواجبات والمسؤوليات الملقة على عاتق أعضاء المجالس البلدية ، كما حددها النظام العنصري ، الى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ، فهم لا يتمتعون بأية سلطة حقيقية ولا يملكون الأموال اللازمة لصيانة الخدمات الحيوية في مجتمعاتهم المفصلة وتطويرها . وكان هدف النظام من انتخاب ما يسمى بأعضاء المجالس البلدية مجرد تشكيل مجموعات لانتخاب تسعة ممثلين من مجموع ١٥ ممثلا للعمل في

المجلس التشريعي الوطني المقترح ، الذي يأمل النظام أن يؤدي دورا في الإعداد لوضع دستور جديد للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ونحن ندرك أن انتخابات البلدية كانت محاولة مزيفة ترمي الى خدعة المجتمع الدولي وحمله على الاعتقاد بأن عملية الاملاح السياسي جارية في جنوب افريقيا . وكان الهدف ببساطة زيادة تعزيز نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا .

كما سعت بريتوريا الى فرض سيطرتها الإقليمية ، في استراتيجيتها الرامية الى إدامة الفصل العنصري . وتواصل جنوب افريقيا وقواتها العميلة شن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد موزامبيق وزامبيا وزمبابوي وبوتسوانا وموازيلند وناميبيا ومؤخرا ضد انغولا . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة :

"... كانت الخسائر في الارواح البشرية كبيرة ، كما شرد ما يزيد على ٢,٥ مليون شخص في البلدان الواقعة على حدود جنوب افريقيا . وتقدر تكاليف زعزعة الاستقرار الإقليمي منذ عام ١٩٨٠ بما يربو على ٢٧ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، بينما بلغت هذه التكاليف في الفترة ١٩٨٥ الى ١٩٨٦ وحدها ١٥ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة" . (A/43/22 ، الفقرة ٥٣)

وقد دعت ماليزيا مرارا وتكرارا الى فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار ذلك أداة فعالة في الكفاح من أجل قيام جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية ومنتحلة . ولابد من عزل النظام العنصري عزلا تاما لكي نقضي على الفصل العنصري . وقد أحدثت التدابير التقييدية الحالية ، والجزاءات الجاري تطبيقها بعض الاثر على جنوب افريقيا ، ولكن لعدم التنسيق فيما بينها تنسيقا حسنا ، وبسبب عدم شمولها في طبيعتها فقد استطاع النظام العنصري أن يتحاشى بعض هذه التدابير التقييدية . وهناك جانب آخر من التدابير الجزئية الحالية ألا وهو أن بعض البلدان استطاعت أن تستفيد من التدابير التقييدية التي فرضها المتاجرون التقليديون مع جنوب افريقيا من أجل زيادة تجارتهم مع النظام العنصري .

ونحن على اقتناع بأن الجزاءات الإلزامية الشاملة ستضخ فعاليتها في ممارسة الضغط على النظام وستجعله يفهم فهما تاما رفض المجتمع الدولي لسياسته وسترغمه على نبذ سياسة الفصل العنصري غير الانسانية . وفي نفس الوقت يجب أن تقدم المساعدة الى السودان في جنوب افريقيا ، ودول خط المواجهة لتخفيف الاثار المحتملة للجزاءات ولتمكينها من الاستمرار في كفاحها الباسل ضد نظام الفصل العنصري الشرير . وقد تعهدت ماليزيا ، من جانبها ، بأن تتبرع بسلع قيمتها مليونان من الدولارات الامريكية لصندوق

افريقيا الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز لتوفير المساعدة لحركات التحرر ، ولدول خط المواجهة في قضيتها البطولية ، قضية تحقيق العدالة والحرية لغالبية السكان في جنوب افريقيا . ونحن نناشد كل الدول الاعضاء أن تتبرع بسخاء لمندوق افريقيا ، للمساعدة في التعجيل بالقضاء على الفصل العنصري ، وتحقيق حكم الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

وختاما ، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها القاطع بكفاح الاغلبية في جنوب افريقيا من أجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري الشرير ، ومن أجل إقامة حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، حتى يمكن للانسان أن يعيش في كرامة وحرية بغض النظر عن لون جلده .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما نعلم

جميعا أن الموقف في جنوب افريقيا يتردى باستمرار منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وعلى الرغم من ادعاء العكس ، فقد أصبح واضحا جليا عناد النظام العنصري وتصميمه على التمسك بنظام الفصل العنصري الشرير . ويكاد يكون من المستحيل أن ننكر اليوم أن النظام البغيض يمثل إهانة للمجتمع الدولي الذي شابر على ادانته بقوة باعتباره جريمة ضد الانسانية . كما أنه من الواضح لسوء الطالع ، أن الضغط الذي مورس على النظام العنصري لم يصل بعد الى المستوى المطلوب لإرغام النظام الذي يمارس الفصل العنصري على أن يأخذ إدانة المجتمع الدولي مأخذا جديا\* .

وقد شهدت العقود الاربعة الماضية مؤتمرات دولية عديدة تناولت على نحو واف انتهاكات نظام جنوب افريقيا الصارخة المستمرة لحقوق الانسان الاساسية ، والقوانين والاعراف الدولية المقبولة . وقد حان الوقت أن توجه كل المداولات المقبلة حول جنوب افريقيا للإسهام الملموس في القضاء على نظام الفصل العنصري ، وتحويل جنوب افريقيا الى أرض يعيش فيها كل المواطنين بغض النظر عن لونهم وجنسهم ودينهم في ظل السلام والحرية والتآلف .

---

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ولعل ما له صلة في هذا المنعطف أن نرفض بأكبر قدر من السخط الادعاءات التافهة التي يتذرع بها المدافعون عن الفصل العنصري عما يسمونه بالعملية الإيجابية في جنوب افريقيا . وقد ظهر مؤخرا من يدعي أن المفاوضات الجارية بشأن الموقف في افريقيا الجنوبية الغربية سيكون لها تأثير مباشر على المصير النهائي للفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولئن كنا نسلم بالتأثير الإيجابي لهذه الخطوات على السلم والامن في الاقليم ، فنحن نقرر أن هاتين مسألتان منفصلتان يجب ألا ترتبط الواحدة منهما بالأخرى أو يخلط بينهما على نحو آلي .

ولانزال نشهد في جنوب افريقيا عناد النظام العنصري في متابعة نظام الفصل العنصري البغيض رغم دعوات المجتمع الدولي الى التوقف عن ذلك . ولا يبدو أن هناك أية بادرة على التحرك أو التغيير صوب التخلي عن الممارسات العنصرية المدانة إدانة واسعة . ولهذا لا ينبغي أن نخدعنا كل هذه المواقف التي أعلنت حتى الآن أو التي قد تعلن في المستقبل .

وكما أوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أن الموقف الموضوعي السائد في الاقليم لا يسمح بالمراوغة أو أي تبرير للرضاء عن النفس . وفي الحقيقة ، إذا كان الموقف الحالي في جنوب افريقيا ينم عن شيء فلا ينم إلا عن تدهور الموقف في هذه الأرض التعسة .

وانتهكات حقوق الانسان الخطيرة مستمرة على نطاق واسع ، فلا يزال الاطفال الذين اشتركوا في مظاهرات سلمية أثناء مقاطعة المدارس خلف جدران السجون . ولا يزال الاحتجاز الجماعي دون محاكمة يلجأ اليه بمقتضى قانون الطوارئ الشائن الذي أعلن في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ؛ وتواترت تقارير مستفيضة عن انتشار حالات التعذيب ، وأعمال العنف التي ترتكبها قوات الامن ؛ وتزايدت حالات وفاة المحتجزين في ظروف غامضة ؛ وانتشرت عمليات الخطف والاعتقال .

وأصبحت الحقيقة البديهية القائلة إن العنف يولد العنف أسلوب الحياة في هذا المجتمع المضطرب . ونظرا لأن النظام العنصري يمارس العنف الوحشي فقد أكره السكان السود في جنوب افريقيا على أن يتكلموا باللغة الوحيدة التي يبدو أن النظام العنصري

يفهمها . وتعين على السكان الاصليين أن يردوا بالمثل ، وهم في الغالب يواجهون المدافع الرشاشة بالعصي ، والدبابات بالحجارة . وإذا أخذنا في اعتبارنا تصميم شعب جنوب افريقيا ، ودروس التاريخ فنحن واثقون أن كفاح شعب جنوب افريقيا سينتهي بالقضاء النهائي على نظام الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في الأرض التي ساد فيها العنف العنصري .

إن الوفد الاشيوبي غاضب لأن الفصل العنصري مازال يمارس بعد مرور ٤٠ سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان . ومن المؤسف حقا أن تتحكم اقلية محدودة في اغلبيية محبة للسلام . إن معاملة السكان الاصليين بوصفهم مواطنين من الدرجة الثالثة في الاراضي التي ولدوا فيها لا تعتبر فقط تحريفا لقواعد المنطق الاساسية ولكن أيضا إهانة لأفضل الفرائز البشرية ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية وعملية لوقف التصاعد الكبير في الانتهاكات التي يرتكبها النظام العنصري ضد الحقوق الاساسية . وكذلك ، نود أن نضم صوتنا الى صوت كل الذين حثوا على إطلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع المسجونين السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا فورا ودون أية شروط . ولتحقيق كل هذه التغيرات ، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة التعبئة المستمرة للجهود الدولية الكبير لإجبار نظام الفصل العنصري على الامتثال لتطلعات الغالبية من مواطني جنوب افريقيا الاصليين واحترام مطالب المجتمع الدولي .

وختاما ، يعرب وفدي عن تضامنه المستمر مع دول خط المواجهة والمجاورة وأن يكرر من جديد دعوته الى تقديم المساعدة الى تلك الدول لتمكينها من الصمود للأعمال التي ترتكبها الزمرة العنصرية ، والتي تستهدف زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، ولاعتداءاته العسكرية ، وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يهنئ بلدان الشمال وغيرها من البلدان التي أثبت استعدادها لتقديم العون الى دول خط المواجهة وذلك باتخاذ خطوات ملموسة .

وكما نعرف جميعا ، فإنه لن يمكن التوصل الى تسوية دائمة للمشكلة المزمنة في جنوب افريقيا وما لها من آثار مدمرة في المنطقة إلا من خلال القضاء على السبب الرئيسي لهذه المشكلة وهو نظام الفصل العنصري الكريه . وفي هذا السياق ، نؤكد من جديد دعم حكومة جمهورية اشيوبيا الشعبية الديمقراطية الشابت للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ولما كان نظام الفصل العنصري يشكل خطرا جسيما على المنطقة ويعتبر تهديدا للسلم والامن الدوليين ، فإننا ننتهز هذه الفرصة لنطرب الى مجلس الامن أن يفرض الجزاءات الشاملة



والإلزامية ، التي طال انتظارها ضد النظام العنصري وفاء لمسؤوليته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، إن من واجب المجتمع الدولي أن يساعد جميع ضحايا العنصرية ، وأن يبذل الجهود المتسقة للقضاء تماما على نظام الفصل العنصري الذي مازال يشكل إهانة كبيرة للإنسانية . ولن يدخر بلدي أي جهد في المشاركة في إنجاز هذه المهمة الشاقة .

السيدة دياللو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تحتفل الأمم

المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إن هذا الاحتفال ، الذي يعطينا الفرصة للترحيب بالنجاح الذي حققته منظماتنا في الدفاع عن حقوقه الإنسان وتعزيزها ، ينبغي أن يزيد من تصميمنا على استعادة الحقوق المطلوبة من الأفريقيين الذين تعرضوا لجميع أنواع المعاناة والإهانة من جانب نظام بريتوريا المدان .

وفي الحقيقة إن الحالة التي مازالت سائدة في جنوب افريقيا تمثل أكبر وأوضح انتهاك لحقوق الإنسان وحياته الأساسية ، ولو كان للكلمات والاخلاق قوة تدميرية ، فما من شك أن الفصل العنصري المدان عالميا بشدة كان قد انتهى منذ زمن بعيد . غير أننا مازلنا نواجه هذا النظام غير الاخلاقي وغير الانساني الذي يستند الى التمييز العنصري ذي الطابع المؤسسي ، وهو نظام يجلب الموت والمعاناة ولا يتردد في مهاجمة حتى الأطفال الابرياء ولا نتعجب أن تعلن الكنيسة الاملاكية الهولندية التي معظم اتباعها من الافريكان ، في العام الماضي وعلى نحو يمثل تغيرا كبيرا في موقفها ، مثلها في ذلك مثل تعاليم الاديان الاخرى المُنزلة - إن الفصل العنصري حالة لا يبررها الانجيل ولا تتفق مع مبادئ الديانة المسيحية .

وعندما قررت حكومة جنوب افريقيا في ٢٤ شباط/ فبراير من هذا العام منع الأنشطة التي تفضّل بها بضع منظمات شعبية تابعة للسود والبيض من المنظمات المناهضة سلميا للفصل العنصري ، فإنها أكدت اختيارها للحكم التعسفي في مواجهة تيار السلم .

وعلى الرغم من إعلان حالة الطوارئ في تموز/يوليه ١٩٨٥ وتمديدتها منذ ذلك الوقت ، برهنت بريتوريا على أنها غير قادرة على حفظ النظام واستحال عليها التقهقر وتشعر أنها مضطرة الى اسكات ضحايا سياساتها العنصرية المسالمة .

غير أن تعزيز ترسانة القمع ضد الغالبية السوداء لم يمنع تدهور الحالة في نحو خطير في جنوب افريقيا حيث استمر مؤيدو الفصل العنصري في تنفيذ عمليات الاعتقال التعسفي ، والاحكام الظالمة والسجن دون مبرر والاعمال العدائية الارهابية المرتكبة ضد المنظمات المناهضة للفصل العنصري وإعدام المناضلين من أجل الحرية دون محاكمة . ولا شك أن نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا ، بزيادة عملياته القمعية الضخمة والتعسفية والعنيفة ضد القوى المناهضة للفصل العنصري ، وبإسكات الصحافة الوطنية والدولية ، إنما يتحدى المجتمع الدولي ، وبالتحديد يتحدى سلطة الامم المتحدة ومصادقيتها . وجنوب افريقيا ، إذ تواصل هذه الاعمال العدوانية والعنصرية ، فإنها تخرج نفسها من جو الوفاق الذي يسود الحالة السياسية الدولية في الوقت الراهن . وكما أشار وزير خارجية السنغال في الكلمة التي أدلى بها في ٣ تشرين الاول/اكتوبر في هذا المحفل أثناء المناقشة العامة :

"ففي الجنوب الافريقي لاتزال مسألة الفصل العنصري قائمة بنفس الاسلوب بعد أربعة عقود ، ولاتزال التطلعات المشروعة للشعب تخنق ولايزال حق الشعوب في الحرية والكرامة ينتهك" . (A/43/PV.14 ، ص ١٨-٢٠)

إن سياسة العناد والتحدي المستمر لنداء العقل والقانون والخلق التي يمارسها نظام بريتوريا دليل واضح على الحالة المتزايدة التفجر في الجنوب الافريقي ، وهي تشكل تهديدا جسيما للسلم والامن الدوليين مما يشكل المسؤولية المباشرة لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

إن الطريقة السلمية الوحيدة لمنع حدوث فوضى عارمة تتمثل في فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا . ولكي تكون هذه الجزاءات فعالة ، لابد أن تكون شاملة ومتضافرة وإلزامية .

إن الهدف الاساسي لهذه التدابير هو تهيئة الظروف اللازمة للبدء في مفاوضات سلام صريحة ومخلصة بين سلطات جنوب افريقيا والممثلين الشرعيين لحركات التحرير الوطني والقوى الوطنية في جنوب افريقيا . ونذكر الجمعية العامة بأن هذه الشروط يجب أن تتضمن الإفراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ، ومن ضمنهم النساء والاطفال ؛ وإنهاء حالة الطوارئ إنهاءً كاملاً وفعلياً ؛ وإلغاء القوانين القمعية المفروضة على المجموعات السياسية والاجتماعية المناهضة للفصل العنصري ؛ وإبطال القوانين التي تضيي الطابع المؤسسي على التمييز العنصري .

وقد ثبت بوضوح منذ عام ١٩٨٦ ، مع توسيع نطاق القيود التي فرضتها مختلف عناصر المجتمع الدولي على جنوب افريقيا ، أن اللغة الوحيدة التي يفهمها بالفعل المدافعون عن الفصل العنصري هي لغة الجزاءات .

ومن دواعي القلق إنه بالرغم من الإفراج مؤخراً عن زيفانيا موثوبينغ وهاري غوالا ، اللذين تأذيا صحيا من جرّاء حبسهما طيلة سنوات عديدة قاسية ، لا تصدر عن نظام بريتوريا العنصري أية بادرة مطمئنة . وعلى العكس ، يكفي أن نذكر الذين قد يشكون لغاية الآن في نوايا العنصريين في جنوب افريقيا بأضحوكة الانتخابات البلدية التي أجرتها بريتوريا مؤخراً والتي رفضتها الجمعية العامة على الفور في قرارها ١٣/٤٣ الصادر في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وبالهجمات المتكررة على دول خط المواجهة ، وبزيادة عسكرة ناميبيا ، وبمضاعفة القمع في الداخل وفي الخارج . ويعد كل ذلك تذكرة تقشعر لها الابدان بحقائق الفصل العنصري اللاإنسانية الذي أعلن عن حق إنه جريمة ضد الانسانية .

وإذا كانت الأمم المتحدة ترغب في أن تكون بوتقة لتطلعات الشعوب إلى العدالة والكرامة وحقوق الإنسان وتعبيراً عن هذه التطلعات ، فلا يمكنها أن تبقى غير مكترثة بمحنة شعب جنوب افريقيا .

ويتعين على جميع الأمم والمنظمات والشعوب المحبة للسلم والعدالة والحرية أن تواصل ، بل بالأحرى أن تضاعف ، فردياً وجماعياً ، الضغط الفعال من أجل القضاء السريع على نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي هو المصدر الرئيسي لكل الشرور التي يعاني منها الجزء الجنوبي من قارتنا . ويذكرنا الاعلان المعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، الذي عقد في اوصلو في آب/اغسطس من هذا العام ، بهذه الحقيقة بصورة لا لبس فيها .

وفي هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لا يسع الأمم المتحدة إلا أن تحمل راية الكفاح من أجل السلم والعدالة في جنوب افريقيا . وكما أعلنت الجمعية العامة رسمياً في قرارها المتخذ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ :

"لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الاغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة . " (القرار ١٣/٤٣ ، الفقرة ٤)

إن نيلسون مانديلا وسجناء شاربفيل الستة ، والرجال والنساء والاطفال الذين يموتون كل يوم من جرّاء الفصل العنصري ، علاوة على شهداء جنوب افريقيا الآخرين ، رمز وتذكرة لنا بأن الكفاح من أجل الحرية والكرامة لم يكسب بعد .

وفي وجه هذه الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة على المقاتلين من >١ الحرية أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وعلى بلدان خط المواجهة في الجنوب الافريقي التي تتعرض يوميا لسياسات العدوان وزعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام بريتوريا ، ألا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينهض وأن يغي في النهاية بواجب التضامن الانساني مع ضحايا قضية المساواة والسلم ؟

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على تأييدنا التام للعمل البصير والدينامي الذي قامت به لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت قيادة السيد جوزيف غاربا .

إننا ننشأ الدول الاعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، التي دخلت حيز النفاذ في ٣ نيسان/ابريل من هذا العام ، أو لم تنظم اليها لغاية الآن أن تفعل ذلك من أجل تمكين آلية الرقابة المنشأة بموجب هذا المك القانوني الهام من البدء بعملها .

وإن السنغال ، من جانبها ، على الرغم من مواردها الضئيلة ، وهي موارد لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، لم تتردد لحظة واحدة في وضع برنامج متنوع للمساعدة والتضامن لصالح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وفي القيام بحملة مستمرة لزيادة إحساس الرأي العام وتعبئته ، سواء في السنغال أو على الصعيد الدولي ، فيما يتعلق بحقائق الفصل العنصري والحاجة الى مكافحة هذا النظام المتسلط البغيض .

لقد كان قرار بلادي بأن تستضيف في داكار ، في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الاجتماع التاريخي الذي عقد بين وفد من جنوب افريقيا يمثل الاحرار البيض من الاغلبية الافريكانية ووفد من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، جزءا من تلك السياسة .

ودعما لهذا الكفاح ضد الظلم والتعصب والإنكار لحقوق الانسان ، تطالب السنغال المجتمع الدولي بالقضاء الكامل على ويلات الفصل العنصري ليتمكن شعب جنوب افريقيا في نهاية المطاف من الاضطلاع بدوره الكامل والمشروع في مجتمع الأمم الحرة .

الانسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المناخ

الجديد الناجم عن تخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين يخيم على العالم أجمع .  
فَحَلَّ المصراعات الإقليمية ماضٍ بالفعل ، والجنوب الافريقي ليس استثناءً . ونحن  
نتطلع الى الاختتام الناجح لهذه العمليات . إن الطاقات المبذولة عن حكمة في حل  
مشكلة ذات اهمية استراتيجية ينبغي أن تشمل معقل المشكلة ذاته ، بل جذرها ، أي  
نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وإن الشواغل الحقيقية للمجتمع الدولي ينبغي  
ألا يُتغاضى عنها . كما ينبغي أن تحظى الحقوق المتأصلة للغالبية الوطنية بالاهمية  
القصى .

إن المجتمع الدولي متفق تماما في بغضه للفصل العنصري . وثمة دعوة قوية  
ومتسقة الى استئصال الفصل العنصري . فقد قال زعيم غربي إنه لا بد للفصل العنصري أن  
يزول ؛ ولكن كيف يزول ؟ إن الفصل العنصري شيء باعث على الغثيان ، ومفهوم مشوّه  
وملتو للعلاقات فيما بين البشر .

وليس لديه الارادة ولا الطاقة على الذهاب . ولا بد من إرغامه على ذلك ، أو على الأقل دفعه إلى الذهاب . ولقد اتضح أن لدى الفصل العنصري شهية هائلة لتغذية نفسه ، وللحصول على تغذية إضافية من الخارج . فكيف يمكن القضاء على الفصل العنصري ؟ أبالقوة ؟ كلا ، تمرّ بعض الاصوات القوية ، أن استخدام القوة لا يمكن التفاوض عنه ، والسكان الذين يقفون في وجه آلية الدولة القائمة على العدوان والإرهاب يُنكر عليهم أن يجنحوا إلى المقاومة المسلحة . إن الكفاح المشرف ضد العنف المؤسسي ، تقول بعض البلدان الغربية ، ينبغي إدانته . ولكن ألا يتعين على جنوب افريقيا ذاتها أن تتجنب العنف والعدوان والإرهاب داخل جنوب افريقيا وخارجها على السواء ؟ لا تطلبوا من الشعوب ما ليست آليات الدولة على استعداد للقيام به . بل إن حق الدفاع عن النفس بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة غالباً ما احتجّ به عندما كانت الدول تلجأ ، فرادى أحياناً ، إلى قوة السلاح للدفاع عن نفسها . فلماذا إذن ينكر على شعب جنوب افريقيا وحركات تحريره هذا الحق من جانب الذين مارسوه في الماضي ويواصلون اللجوء إليه الآن ؟ إن قرار محاكم الفصل العنصري في الأسبوع الماضي بأن المظاهرة غير العنيفة التي قام بها القادة الأربعة للجهة الديمقراطية المتحدة وغيرهم ضد النظام تشكّل خيانة لهو دليل آخر على الإرهاب المؤسسي الذي تنتهجه جنوب افريقيا . والجهود المنتظمة الرامية إلى تصفية موظفين المؤتمر الوطني الافريقي في افريقيا وأوروبا ، والعدوان الذي يشنّ على دول خط المواجهة وزعزعة الاستقرار الاقليمي ديون يتحملها النظام العنصري . ودون الاستخفاف بالكفاح الباسل الذي يخوضه الشعب وحركات تحريره ، أو الصمود الذي تبديه دول خط المواجهة ، من المؤسف أن هدفها لا يمكن أن يتحقق دون المساعدة من الخارج . وخارجياً ، ينبغي مثالياً أن يكون العمل غير العنيف ضد الفصل العنصري فرض الجزاءات ، وهو إجراء قوي ولكنه سلمي . وسيكون له أثر فوري على النظام المقيت لو اعتمده كل أعضاء المجتمع الدولي . ولكن هناك بعض الذين ينفرون من فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . وهم يحتجون بأنه لا بد من الإبقاء على الاتصالات بجنوب افريقيا بغية السماح بممارسة الضغط على ذلك النظام . وحجتهم تذكر عوامل أخرى قابلة للجدل إن لم تكن قابلة للرفض .

والبديل العملي موجود ، وهو فرض جزاءات إلزامية انتقائية . وقد وُضعت سابقة فعلا من خلال فرض الحظر على الأسلحة . ولن أتكلم عن فعاليتها ، لاننا جميعا ندرك القيود المقترنة بتنفيذها . بيد أن المجتمع الدولي قد بعث برسالة قوية إلى جنوب افريقيا باعتماده لهذه الجزاءات . ولقد كان هذا منذ عشرة أعوام مضت ، في عام ١٩٧٨ . ويتمين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات أخرى للتدليل على ارادته السياسية وعلى رفضه للفصل العنصري . إن الحظر على توريد ونقل النفط إلى جنوب افريقيا ينبغي أن يكون الإجراء التالي على جدول أعمال مجلس الأمن . وتؤيد الكويت تأييدا قويا هذا النهج . ويجدر التذكُّر بأن مجلس الأمن قد راودته الفكرة في عام ١٩٧٧ ، ولكن مشروع القرار لم ير الضوء في ذلك الحين .

والعديد من البلدان قد قطعت شوطا طويلا في إدراك أهمية حظر النفط على جنوب افريقيا . والتغيُّر الذي شهدناه في سياسات الكثير من الدول ، وبخاصة النرويج والدانمرك من بين الدول الملاحية ، مصدر قوة للحملة العالمية في هذا الميدان . وهناك في الواقع توافق آراء لدى المجتمع الدولي بشأن وقف تدفق النفط إلى جنوب افريقيا . ويحدونا وطيد الامل أن يترجم هذا التوافق في الرأي إلى قرار يتخذه مجلس الأمن في المستقبل القريب .

توجد مجموعة واسعة من الجزاءات الانتقائية التي يمكن أن تنقل رسالة إلى جنوب افريقيا . فوقف الاستثمارات وسحبها وفرض حظر على القروض والائتمانات التجارية والتبادلات العلمية والتكنولوجية ، كلها مجالات يمكن استكشافها . وجنوب افريقيا لن تتخلى عن سياساتها ما لم تُجبر على القيام بذلك . والفصل العنصري لن ينقضي ما لم يقيم المجتمع الدولي متحدا بفرض ذلك . فلنستكشف معا جميع الاجراءات التي يمكن القيام بها .

وعدا الجزاءات الإلزامية الانتقائية ، تعتقد الكويت أن إحدى الوسائل السلمية في الكفاح ضد الفصل العنصري هي بطل أغلبية المجتمع الدولي للجهود المتضافرة . ومن واقع تجربتنا اتضح أن ذلك قابل للتطبيق . وأشير إلى الدور الذي اضطلع به الفريق



الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . إن عامين تماما من عمله أكدا أهمية التعاون فيما بين الدول في التنفيذ الناجح للسياسات المشتركة . وبتكليف من الجمعية العامة برصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، أثبت الفريق قيمته في تعزيز حظر النفط . وعن طريق نشاطه الرئيسي في تقصي التقارير المزعومة عن توريد النفط إلى جنوب افريقيا ، يقوم الفريق بتنسيق جهود الموردين والناقلين لتطبيق الحظر . والكويت بدورها صاغت تقول إنه إذا أُريد للحظر الذي تقوم به الدول المصدرة للنفط أن يكون فعالا فلا بد أن تدعمه جهود الدول الملاحية والدول الناقلة . ويقتطع كل هذه الاطراف ضرورة لتطبيق الحظر . والفريق الحكومي الدولي أداة في تنسيق هذه الجهود . وتشعر الكويت بالامتنان لأنها تمكنت من الإسهام في عمل الفريق تحت الرئاسة القديرة والحكيمة للسيد فرالسن ، سفير النرويج .

إننا نقدر الدور القيم الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تعبئة الرأي العام وفي تعزيز الحملة الدولية ضد الفصل العنصري . وتود الكويت أن تعبر عن امتنانها لرئيس اللجنة الخاصة ، السيد غاربا ، ولاءة اللجنة ، ولأمانة مركز مناهضة الفصل العنصري على التقرير القيم المعروض على الجمعية . ونلاحظ مع التقدير محتويات الجزء الثالث المعنون العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا والعمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وللجنة الفرعية دال (ب) بشأن نطاق ودرجة تنفيذ الجزاءات أهمية خاصة لوفد بلادي . ويتعين دراسته بجدية لأنه يلقي الضوء على بضعة جوانب من الجزاءات . ويمكن أن يوفر أساسا لاتخاذ المزيد من التدابير الوطنية ضد نظام الفصل العنصري .

كما يلاحظ وفد بلادي ويؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الجزء الخامس من التقرير . وبصورة اجمالية ، تعد التغطية الشاملة للتطورات الجارية داخل جنوب افريقيا وخارجها عنصرا إيجابيا .

نود أن ندلي بالتعليقات التالية فيما يتصل بالمرفق الأول بالتقرير فيما يتصل بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل . والتركيز الرئيسي هو على العلاقات العسكرية . ووفد بلادي لا يرغب أن يدخل في تفاصيل هذا الموضوع ؛ فسيشير بالتأكيد متكلمون آخرون إليه . ولا تريد الكويت أن تستخف بخطورة التعاون العسكري القائم بين النظامين ، ولكنها تود أن تلغ الانتباه إلى أشكال أخرى من التعاون تبرز الاتجاه في علاقاتهما . وتبين المعلومات المتوفرة أن اسرائيل أجرت اتصالات بالبانانتوستانات ، وبخاصة سيسكاي ؛ وأن بريتوريا قد زادت صادراتها إلى اسرائيل من السلع المصنعة التي يُعاد تصديرها عندئذ إلى الغرب مستفيدة بذلك من التسهيلات التي تمنحها الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لاسرائيل . وتوجد في اسرائيل ما تزيد عن ٢٥٠ شركة تنتمي إلى الغرفة التجارية المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وقد نقلت التقارير أن جنوب افريقيا وافقت على استثمار ١٠٠ مليون دولار سنويا في اسرائيل . وقد مُنحت اسرائيل حق صيد الأسماك في المياه الإقليمية لجنوب افريقيا . وسمح له بمواصلة استيراد فحم جنوب افريقيا بائتمانات زهيدة . وكل هذه الأمور وغيرها موثقة في التقرير الذي صدر مؤخرا عن مجلس ناميبيا . ولا يمكن تعزيز الحملة لمناهضة الفصل العنصري إلا عن طريق المعرفة . وكشف النقاب عن الأمور يعزز الكفاح ضد الفصل العنصري ؛ ولا ينحرف بهذا الكفاح . وهذا أقل ما يدين به المجتمع الدولي لأطفال ونساء ورجال افريقيا .

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠